الحركة الشيعية في الكويت

د. فلاح عبدالله المديرس
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
الكويت
1999
دار قرطاس للنشر
هاتف: 322656032 فاكس: 2656031
ص. ب: 1835318 الشعب، 45436054 - الكويت
Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف: راشد العجيل
المقدمة

أصبحت دراسة الأقليات في العالم من أهم المجالات التي اهتم بها علماء السياسة والاجتماع لما لهذه الأقليات من تأثير مباشر على الاستقرار السياسي، حيث تسعى دول كثيرة إلى تخفية واستخدام وسائل ما تحت الدولة لخلق أوضاع تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي داخلياً في هذه الدولة أو تلك. كما أصبحت بعض الأقليات التي لها امتدادات خارجية، تستعمل من قبل الدولة الأم لبسط سياساتها الخارجية على المنطقة. من الأمثلة الدلالة على ذلك استخدام النظام الأصولي الإسلامي في إيران ورقة الأقليات الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأييد بعض دوله للممانع في حربة مع إيران (1980-1988)، حيث شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربي بعد انتصاع الثورة الإسلامية عام 1979، والتي أطلحت بالنظام الشاهنشاهي، موجات من التطرف الطائفي خاصة بعد التشجيع والدعم الذي أبداه النظام الإسلامي في إيران بقيادة أيت الله الخميني الذي رفع لواء تصدير الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية، وكان نتيجة ذلك قيام الأقليات الشيعية المنتشرة في المنطقة العربية بتنظيم صفوفها في تنظيمات سياسية طائفية متحدة من النموذج الأصولي الشوري في إيران مثالاً لها لمعارضة الحكم الأسري (2). وساهمت الحرب العراقية الإيرانية في تعقيد الانقسام الطائفي في الجزيرة والخليج العربي، وبدأ الشعور الطائفي يبرز بشكل واضح، خاصة في الكويت بحكم اتساع هامش الحرية السياسية.
نظراً لأهمية الموضوع سوف نقوم بدراسة الوضع الاجتماعي والسياسي للشيعة في الكويت مع التركيز على الجماعات السياسية داخل الطائفة الشيعية من خلال تتبع الجذور التاريخية للتيار السياسي لهذه الطائفة منذ العشرينات من هذا القرن وحتى الوقت الراهن.

الأوضاع الاجتماعية

على الرغم من أن الطائفة الشيعية في الكويت تمثل جزءاً أساسياً من المجتمع الكويتي إلا أن العدد الحقيقي لأفرادها ليس معروفاً فالمقيمين السياسي البريطاني في الثلاثينيات قدر عددهم بـ 18 ألف نسمة من أصل عدد سكان مدينة الكويت البالغ 5000 بما فيهم «الفوادرة» والذين بلغ عددهم حوالي 1000 وهم كويتيون سنة من أصول إيرانية هاجروا من بلاد العرب إلى فارس ومنها إلى الكويت (3). حالياً لا توجد إحصائية رسمية لعدد الشيعة في الكويت، إلا أن البعض قدر عددهم بالنسبة لسكان الكويت، فيما يتراوح بين 15% إلى 25% (4).

استوطن الشيعة الكويت منذ فترة طويلة، وعدع عائلات معرفي، بهمجاني وقبائض من العائلات التي هاجرت إلى الكويت منذ أواخر القرن التاسع عشر (5). ينقسم الشيعة في الكويت على أساس عرقي إلى: شيعة من أصل عربي، وشيعة من أصل إيراني. الشيعة العرب المنحدرون من الجزيرة العربية وبالتحديد من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ويطلق عليهم "الحساوية" نسبة إلى منطقة الإحساء، وكذلك هناك شيعة من أصل عربي هاجروا إلى الكويت من البحرين.
ويطلق عليهم "البحارنة" بالإضافة إلى فئة قليلة من الشيعة العرب الذين وفدوا من جنوب العراق. أما الشيعة الذين جاؤوا من إيران فيطلق عليهم "العجم"، وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت، وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر، وقد شجع الاستعمار البريطاني آنذاك هذا النوع من الهجرة لأهداف سياسية واقتصادية. وعلى الرغم من تعريبهم، إلا أنهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لأصولهم التاريخية، خاصة اللغة والهجرات العابدية والفارسية والفلكلور الشعبي. إلى جانب ذلك توجد نسبة بسيطة من هذه الأقلية ما عادت تذكر اللغة الأم (الفارسية)، ويطلق على أفرادها اسم (الطريق) لعملهم في سوق الخضار والذي يطلق عليه في الكويت سوق الطريق.

وينقسم الشيعة في الكويت إلى أربع مدارس مذهبية:

أولاً: الشيخية: نسبة إلى الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، الذي يحمل نظرة مقدسة لأهل البيت، وهم يعتقدون أن الله قد فوض أهل البيت وأنهم يوزعون الأرزاق، ولكن لم يعد هذا الاعتقاد سائداً الآن، ويطلق عليهم في الكويت حالياً "جماعة الميرزا" ويعتبر المجتهد الميرزا حسن الأحقاني، وهو كويتي الجنسية، إمامهم، ومسجد الإمام الصادق الواقع في قلب العاصمة، مركز تجمعهم. وممثليه من الشيعة العرب الذين هاجروا من الأحساء إلى الكويت، وأهم العائلات البارزة من هذه الجماعة الأشرش، خريب، الشواف، والنوار. وقد وجهت انتقادات لجماعة الميرزا من قبل المدارس الشيعية الأخرى إلى
زعامتهم الدينية بسبب المواقف المحايدة التي يتخذونها من الأحداث السياسية المحلية والإقليمية.

ثانياً: الأخبارية: وهم "البحارنة" من مقلدي ميرزا إبراهيم جمال الدين، الذي يعد إمام الشيعة البحارنة، وأهم العائلات التي تنتمي إلى هذه الجماعة القلاف، الخياط، مكي جمعة، وحجي حامد.

ثالثاً: الأصولية: وتركز هذه المدارس على علمية الحديث، يعني أن يخضع الحديث النبوي للدراسة وأن لا يؤخذ على علائه. وتنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق، إيران، ولبنان.

رابعاً:ยิ่ง功课: وهم بقية شيعة الكويت من أصول إيرانية، ويعدون من مقلدي الجهاد السيد أبوالحسن الحموشي الذي يعيش في النجف، والذي توفي مؤخراً، وتعود مساجد زين العابدين، مسجد مقام، ومجمع نفي في الكويت مراكز تجمع لهذه الجماعة وأهم العائلات الموسيقية، قبازر، دشتى، أشكناني، بهمن، بهبهاني، ومعرفي.

إن التوزيع الديمغرافي لسكان الكويت بين أن الشيعة بشكل عام، تركز على السكان في مناطق وأحياء خاصة بها بحيث يشكلون أغلبية عددية فيها. ومن أشهر المناطق ذات الكثافة الشيعية منطقة الشرق، وبنيد القار، قبل ظهور النفط، وبعد حركة الاستثمارات التي قامت بها الحكومة والناجحة عن العوائد البترولية، انتقلت أغلبية الشيعة إلى مناطق جديدة مثل القادسية، المنصورية، الدعية، الدسمة، الرميثية، etc.
السالمية، حويلة، الإجبارية، وتتميز هذه المناطق بانتشار المساجد الخاصة بالشيعة والحسينيات، حيث بلغ عدد المساجد الشيعية أكثر من 28 مسجداً و60 حسنة (1). والحسنية بالنسبة للشيعة لها شأن كبير، فهي أشبه ما تكون بناد اجتماعي ومدرسة ومكتبة يتم من خلالها إحياء المناسبات الدينية مثل ذكرى عاشوراء في شهر محرم، كما أن للحسنية دوراً هاماً في التحركات السياسية مثلما حدث في الكويت في عام 1938 عندما عقد الشيعة اجتماعات داخل الحسنية احتجاجاً على المجلس التشريعي، وكذلك للحسنية دور هام في تجديد الشيعة في التنظيمات السياسية كما حدث في البحرين منذ بداية الخمينيين حيث كانت مركزاً لانطلاق المسيرات الجماهيرية والتحرير السياسي وتبعية المعارضة ضد الحكم (11).

لقد كان للوضع الاقتصادي في الكويت دور هام في تقليص الفجوة بين الشيعة والسنة من الناحية الاجتماعية والثقافية، حيث استفاد الشيعة من توزيع الثروة النفطية. ففي بداية الخمينيين شهدت الكويت عملية استملاكات ضخمة ساعدت على تحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين الكويتيين، الأمر الذي وفر المجال للشيعة أن يعملوا في المجال الاقتصادي حتى أصبحت بعض العائلات الشيعية من كبار الفئة التجارية في الكويت، كما أثنت التغييرات الاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها الكويت في تلك الفترة المجال بأن يتولى أبناء الشيعة مناصب قيادية هامة في الدولة، كذلك ساهم تطور التعليم في الكويت والذي استفاد منه الشيعة والسنة على حد سواء، حيث ضمنت الدولة مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية بما في ذلك
الدراسات العليا، ساهم في تطوير الوضع الاجتماعي والعلمي. أما في الجانب الديني فإن حرية إقامة المساجد والحسينيات مكفولة حتى في الأحياء والمناطق ذات الكثافة السنية(12)، كما لا يوجد قيود على الشيعة بجلب رجال الدين من قم والنجف ماعدا أثناء الحرب العراقية الإيرانية، خلافاً لأوضاع الشيعة في بعض دول المنطقة التي تعاني من بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية(13).

الوضع السياسي للشيعة في مرحلة ما قبل الاستقلال

نقطة البداية للمشاركة السياسية في الكويت كانت عام 1941، حيث شهدت تلك الفترة تأسيس أول مجلس استشاري، الذي سعى إلى تأسيسه مجموعة من التجار وأصحاب الرأي، وقد اقتصرت العضوية فيه على ممثلين عن الطائفة السنة من أصول عربية، على الرغم من أن ميثاق المجلس الاستشاري ينص على أن يكون هناك أثنا من الأعضاء الكويتيين من ذوي الأصول الإيرانية وأن يتم انتخابهم من قبل الكويتيين من ذوي الأصول الإيرانية. وقد جاء ذلك في ميثاق المجلس الاستشاري وفقاً للنص التالي: «يشكل المجلس من الحاكم ونائب عنه إذا غاب واثنان من الصباح وعشرة من الأتاهلي منهم أثنا من العجم الوطنيين. نائب الحكام يكون من الصباح ينتخبه الحاكم والاثنان اللذان من آل الصباح تنتخبهم عائلة الصباح وبقية أعضاء المجلس تنتخبهم الأمة ويتبع في ذلك كثرة الأصوات، والذان من
العجم ينتخبهم أهل الوطن من العجم(١٤). ويتضمن من صياغة النص أن هناك إشارة واضحة إلى الكويتيين من ذوي الأصول الإيرانية، وهذا يشمل الشيعة والسنة معاً، كما يلاحظ أن المجلس الاستشاري لم يضم في عضوته أي ممثل عن الشيعة من ذوي الأصول العربية مثل البحارة والخساوية(١٥)، وهذا يعني أن التصنيفات الإثنية في المجتمع الكويتي لها جذورها التاريخية. ونظرًا لأن المجلس الاستشاري لم يدم سوى قرابة شهرين، جدا من الصعب تتبع رد الفعل للشيعة تجاه هذا الاستبعاد المتمدد، كما أن قصر المدة الزمنية قد حال دون توفر الفرصة للشيعة لإظهار عدم رضاهم عن ذلك. خاصة إذا ما قورن هذا الوضع مع ما حدث عام ١٩٣٨ عندما قام المجلس التشريعي كما سنشرح لاحقًا، ويبدو أن السبب وراء استبعاد الشيعة يعود إلى عدم الرضى والسخط من الجانب السني على الموقف الذي اتخذه الكويتيون من أصول إيرانية والذي تمت في امتناعهم عن المشاركة في معركة الجهراء في عام ١٩٢٠ بين الكويت واسن سعد؛ حيث ذهبت مجموعة منهم إلى المقيم السياسي البريطاني وعبروا له على عدم استعدادهم للمشاركة في هذه الحرب على أساس أنهم ليسوا مواطنين كويتيين، بل إيرانيين(١٦).

عام ١٩٣٤ ظهر أول مجلس إداري منتخب تمثلت بمجلس البلدية، ومجلس المعارف، واقتصرت عضوية هذه المجالس على الكويتيين السنة من أصول عربية، وتم استبعاد الكويت على من أصول إيرانية بما فيهم السنة من حق الترشيح والانتخاب واستمرت هذه المجالس حتى عام ١٩٣٨ دون مشاركة الكويتيين من أصول إيرانية(١٧).
الشيعة والحركة الإصلاحية عام 1938

شهد المجتمع الكويتي أول محاولة إصلاح سياسي قام بها أعضاء الكتلة الوطنية من ذوي الاتجاه القومي العربي. وقد تبنى "الكتلة الوطنية" مواقف متضمنة من الهجرة الإيرانية إلى الكويت، كما يتبع من البرنامج الإصلاحي الذي نشر في صحيفة "الزمان" العراقية والذي تضمن عدة مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي للأوضاع الداخلية للكويت وكان من بين هذه المطالب التصدي للهجرة الأجنبية في الكويت إذ سمى برنامج "الكتلة الوطنية" المهاجرين اللاجئين الذين لا يربطهم أية علاقات مع الوطن الكويتي (١٨). ويبدو أن المقصود بذلك الكويتيون من أصول إيرانية بدلاً من (الكتلة الوطنية) استبعدت الشيعة من الترشيح للمجلس التشريعي الذي أسس عام ١٩٣٨، والذين اقتصر حقهم على التصويت دون الترشيح، وقد اعتبر الشيعة هذا الوقف مثيراً وأعلنا عن عدم رضاهم على هذا التوجه وتداعوا إلى عقد اجتماع احتجاجي في الحسينية بقيادة إمام الشيعة في الكويت آنذاك السيد مهدي القرزوني، وطرحت في هذا الاجتماع فكرة القيام بمناقشات وإعلان الإضراب، ولكن المجتمعين توصلوا إلى إرسال كتاب احتجاجي باسم السيد مهدي القرزوني إلى المجلس التشريعي يتضمن مطالب الشيعة الآتية:

١. رفض استبعاد الشيعة عن عضوية المجلس التشريعي، وأن يكون لهم ممثلون في هذا المجلس.

٢. فتح مدرسة خاصة لبناء الشيعة.
1- أن تكون لهم محكمة خاصة للشيعة.
2- أن يكون لهم ممثلون في المجلس البلدي.
3- أن تكون هناك عدالة في سياسة التوظيف في الأجهزة الحكومية.

بعد اطلاع المجلس التشريعي على المطالب التي رفعها الشيعة قرر المجلس رفض جميع هذه المطالب، وعلى أثر ذلك تقدم عدد كبير من الشيعة المتحدرين من أصول إيرانية، إلى المقيم السياسي البريطاني في الكويت بطلب منحهم الجنسية الإنجليزية والذي اعتبره المجلس التشريعي تحداً لهيئة المجلس مما أدى إلى أن يصدر المجلس التشريعي قراراً بإبعاد كل كويتي يشتم بنجسية أجنبية وأن يغادر الكويت خلال شهرين مع حرمانه من كافة حقوقه، وتوزيع هذا القرار في جميع نواحي الكويت.

ويتمثل رأي أعضاء المجلس التشريعي الذين اتفقوا بمعروف عن الحكومة البريطانية، بأنه في حال إقامة الحكومة البريطانية على منح هؤلاء الجنسية الإنجليزية يصبح لهؤلاء امتيازات على السكان الكويتيين الأصليين داخل الكويت، وإن في حالة منحهم الجنسية الإنجليزية يجب عليهم مغادرة الكويت. وتعاطف القنصل الإنجليزي في الكويت مع الكويتيين من أصول إيرانية وأبدى ممثل المجلس التشريعي لقنصل الإنجليزي بأن المجلس التشريعي لا يعرف بالذين هاجروا إلى الكويت بعد الحرب العالمية الأولى في اكتساب الجنسية الكويتية. وكانت وجهة نظر المجلس التشريعي في رفضهم تنفيذ المطالب التي رفعها الشيعة في الكويت ترتبط على ما يلي:

1- تخوف أعضاء المجلس التشريعي من الهجرة المتزايدة من قبل الإيرانيين إلى الكويت.
أن المقصود بذلك ليس الشيعة ولا الكويتيين من أصول إيرانية الذين استوطنا الكويت قبل الحرب العالمية الأولى وإنما المهاجرون من الإيرانيين الذين هاجروا إلى الكويت بعد الحرب العالمية الأولى(19).

لقد ساهم تجاوز المجال التشريعي للأقلية الشيعية واستبعادهم من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، بقيام الطائفة الشيعية بتأييد السلطة في معارضتهم للمجلس التشريعي. وقد استغالت السلطة والإنجليز موقف المجلس التشريعي لتحريض الشيعة ضد (المجلس التشريعي)، وتزعمت الطائفة الشيعية في الكويت قوى المعارضة للمجلس التشريعي وخرجوا في مظاهرات رافعين شعارات تنادي بسقوط المجلس التشريعي الذي لا يمثل جميع فئات المجتمع في الكويت. وتعدد المظاهرات التي قام بها الشيعة في الكويت في عام 1938 أول مظاهرة تسجل في تاريخ الكويت السياسي (20). بانضمام الأقلية الشيعية إلى القوى المعارضة للمجلس التشريعي مثل الأسرة الحاكمة والإنجليز ومحافظين من كبار العائلات السنية، شكل هؤلاء مجتمعين، معارضة قوية أدت في النهاية إلى سقوط أول محاولة للإصلاح السياسي عبرتها الكويت (21)، وبعد القضاء على المجلس التشريعي تم افتتاح مدرسة إيرانية جلبت مناهجها الدراسية من إيران. وقد حضر حفل الافتتاح كبار أفراد الأسرة الحاكمة من الشخصيات والعائلة المحافظة التي وقفت ضد المجلس التشريعي كما تم جمع التبرعات المالية لدعم المدرسة الإيرانية (22).

١٤
الوضع السياسي للشيعة في الكويت المعاصرة

ظهور الجماعات الشيعية المنظمة:

1. جمعية الثقافة الاجتماعية:

في عام 1963 ظهر أول وجود علني للتنظيم الدين尼 الشيعي في الكويت حيث استفاد الشيعة من الانفراج الديمقراطية الذي انتهى الشيخ عبد الله السالم الصباح. الذي اتبع سياسة ليبرالية منذ عام 1950 تجاه السماح للقوى السياسية والاجتماعية بالتعبير عن آرائها من خلال الأندية والروابط الشعبية وعزز الشيخ عبد الله السالم هذا الاتجاه في مرحلة ما بعد استقلال الكويت عن بريطانيا عام 1961. وتعد "جمعية الثقافة الاجتماعية" التي ظهرت في عهد الاستقلال والتي تمثل مختلف الجماعات الشيعية، تعتبر هيئة شبه سياسية، وقد اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية، على الرغم من أنها مسجلة رسمياً كهيئة خيرية كما هو الحال في جمعيات النفع العام الأخرى مثل "جمعية الإصلاح الاجتماعي"، و"نادي الاستقلال الثقافي"، و"جمعية إحياء التراث الإسلامي"، والتي أسست على أنها جمعيات خيرية وثقافية وهي في الحقيقة بمثابة واجهات دينية واجتماعية لجماعات ونشاط سياسي.

أهداف "جمعية الثقافة الاجتماعية" المعنية تتمثل في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي، والتدريب، والإرشاد والتوجيه الديني. وقد بلغ عدد المنتسبين "جمعية الثقافة الاجتماعية" حتى عام 1985 900.
عضو عامل في مختلف لجان الجمعية مثل لجنة الإرشاد والتوجيه الديني، اللجنة الرياضية، والنادي الصحي، ومركز تثقيف القرآن(24)، حيث يتم تثقيف وتنظيم الشباب الشيعي داخل الجمعية كما هو الحال في الجمعيات الدينية ذات التوجه الشيعي. وعلى الرغم من أن الجمعية الثقافية الاجتماعية من ضمن جمعيات النفع العام التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلا أنها لا تحتوي بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الجمعيات الدينية السنوية الأخرى مثل الجمعية الإصلاح الاجتماعي، والجمعية إحياء التراث، فالجمعيات الدينية السنوية لها فرع في جميع أنحاء الكويت، ولها منافع إعلامية تبهر عن الأيديولوجية الدينية من المنظور السنوي مثل مجلة المجتمعي، والتي تصدر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي والتي تعبر عن لسان حال جماعة الإخوان المسلمين، ومجلة (القرآن) والتي تعبر عن جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ممثلة في جمعية إحياء التراث الإسلامي بالإضافة إلى مجلة الاتحاد التي تصدر عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، ومجلة الخيرية التي تصدر عن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والتي يترأسها أحد قياديي جماعة الإخوان المسلمين، ومجلة (الروائد) التي تصدر عن جمعية العلماء المسلمين التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين(25). فقد رفض طلب جمعية الثقافة الاجتماعية عام 1963 الذي تقدمت به بإصدار مجلة ناطقة باسم الجمعية، ومع ذلك، إصدار نشرة داخلية خاصة «جمعية الثقافة الاجتماعية»، كما رفضت وزارة التربية والتعليم إعارة الجمعية أحد المدارس التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم لإقامة مركز لتحفيظ القرآن(26)، مع العلم أن الجمعيات
الدينية السنية تشرف على عدد كبير من مراكز تخفيف القرآن حيث بلغ عدد هذه المراكز التي تخص "جمعية الإصلاح الاجتماعي" ٤٧ مركزاً (٢٧).

منذ تأسيس "جمعية الثقافة الاجتماعية" في أوائل السبعينيات اقتصر نشاطها على المطالبة بإنشاء مزيد من المساجد الشيعية والحسينيات، ولم يشارك أعضاء الجمعية بأي نشاط سياسي محلي، كما لم يشاركوا في الإضراء على أي بيان سياسي يتعلق بالأوضاع المحلية والقومية وكان موقفهم موقف المتفرج.

٢٧. جماعة الشيرازي:

سميت هذه الجمعية بـ"جماعة الشيرازي" تيمناً باسم مؤسس هذه الجمعية السيد محمد الشيرازي الذي بدأ ينشط في السبعينيات بعد أن أبعد عن العراق إلى الكويت. واعتبر الشيرازي الأب الروحي لـ"منظمة العمل الإسلامي" في العراق. وبعد تيار الشيرازي تياراً عاطفياً وأغلب مقلديه من الأعضاء المؤسسين "جمعية الثقافة الاجتماعية" الذين خرجوا من "الجمعية" وانضموا إلى الشيرازي بعد الثورة الإسلامية في إيران، واعتبر الشيرازي عنصراً متحركاً استطاع أن ينظم بعض العناصر الشيعية النشطة من خلال مسجد الشيرازي في منطقة بيند القار وحسينية الرسول الأعظم في منطقة الدعية والتي تعد بثابة مراكز التجمع والاستفتاط. واستخدمت "جماعة الشيرازي" أسلوب الأنشطة الثقافية والدينية في جذب الشباب الشيعي إلى صفوفهم وثبواً في ذلك. وقد انعكست الخلافات بين "جماعة الشيرازي" وتيار
جمعية الثقافة الاجتماعية» على الساحة الطلابية في جامعة الكويت

الأمر الذي أدى إلى انقسام الطلبة الشيعة بين مؤيدي ومعارضين لكلتا الجماعتين، وبذلك ظهرت قائمتان طلابيان تمثل الجماعتين الطلابية من الشيعة: "القائمة الإسلامية الحرة" و"القائمة الخرزة" التي تضم الطلبة الشيعة من مؤيدي "جماعة الشيرازي".

لم تستطع "جماعة الشيرازي" السيطرة على الشيعة في الكويت.

وذلك نتيجة للأسباب التالية:

1- تركيز "جماعة الشيرازي" على الاختلافات فيما بينهم وبين جماعة جمعية الثقافة الاجتماعية" وقد أدى ذلك إلى القطيعة وتبادل الاتهامات.

2- تشنت الشيعة في مناطق مختلفة بسبب التوسع العمراني، خاصة بالنسبة لمنطقة بنيد القار التي يمثل قاطنيها من الشيعة القاعدة الشعبية لأتباع "جماعة الشيرازي".

3- الخلافات التي ظهرت بينهم وبين جماعة السيد الحموي حول قضية الأعلامية والاجتهاد وتوحيد المرجعية.

4- إبعاد مؤسس الجماعة السيد محمد الشيرازي من الكويت في أوائل الثمانينيات عندما طلبت منه السلطات الأمنية مغادرة الكويت خاصة بعد اغتيال شقيقه حسن الشيرازي في لبنان(28) .
التواجد السياسي (1922 - 1975)

في 30 ديسمبر عام 1921 تكون أول مجلس تأسيسي بعدما نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا في يونيو عام 1921 وقد كفل قانون الانتخاب حتى التصويت والترشيح لكافحة الكويتيين بعض النظر عن الانتماط الطائفي. وقد مثل الشيعة في المجلس التأسيسي نائبان من أصل عشرين نائباً وكانت المهمة الأساسية لهذا المجلس وضع دستور للبلاد المعروف بدستور 1922 والذي ساوي بين الكويتيين في الحقوق والواجبات (29)، وبذلك أصبح للشيعة تواجد برلماني شهدته المجالس النيابية المختلفة كما سنشرح لاحقاً.

لم تكن الكتلة البرلمانية الشيعية مثل تكتلًا سياسياً متميّزاً، كما لم تكن جزءًا من المعارضة السياسية داخل البرلمان، بل كانت جزءاً أساسياً من المجموعة الموالية للسلطة السياسية. وتتكون هذه المجموعة الموالية والتي تشكل غالبية أعضاء المجلس النيابي، من نواب البدائية والنواب الشيعية التي تعتمد عليها الحكومة اعتماداً كلياً في تمرير القوانين والمشاريع التي تواجه معارضة قوية من كتلة القوميين العرب والناصريين. ولم تتخذ الكتلة البرلمانية الشيعية موقفاً واضحاً من توزير انتخابات مجلس الأمة الثاني عام 1967 (30) حيث شاركت الكتلة البرلمانية الشيعية في أعمال هذا المجلس المزور (31).

يمكن القول بشكل عام إنه منذ الثلاثينيات من هذا القرن وحتى انتفاضة الثورة الإسلامية في إيران، لم يشكل الشيعة في الكويت جزءاً من المعارضة السياسية، خلافاً للشيعة في البحرين والسعودية الذين
كانوا جزءًا أساسيًا من المعارضة السياسية لنظام الحكم.

لقد كان للمواقف القومية المعايدة لغير العرب من العُمم دور بارز في عزوف الشيعة عن الانخراط في العمل السياسي كمعارضة، وكذلك باختلاجهم مواقف معايدة من الحركة القومية التي كانت تمثل أحد أهم الحركات الوطنية آنذاك. وواصلت هذه المواقف المعايدة للشيوعة في الخمسينيات، عندما بدأت تتشكل أحزاب وحركات قومية عربية، كما أنها ساعدت على تعزيز الانقسامات الطائفية والعرقية، فبعد خروج الكويت تجاه الهجرة الإيرانية إلى الكويت ومنطقة الخليج العربي، لم يتم التمييز بين الكويتيين من أصول إيرانية الذين ساهموا في تطور الكويت وبين المهاجرين الإيرانيين الجدد. وقد قامت "حركة القوميين العرب" فرع الكويت بتبعية الشعار الكويتي بالإدعاء أن هناك مؤامرة مشتركة بين الاستعمار البريطاني والسلطة وإيران نحو عروبة الخليج. لقد ارتبط نضال الحركة ضد الوجود البريطاني، بنصال ممتل، كما أخذ الجزء الأكبر من عملها السياسي، وهو العمل ضد الوجود الإيراني بكافة الوسائل وعلى جميع الأصعدة. لقد رأت الحركة في وجود الجالية الإيرانية المتزايدة خطراً على العربية من خلال:

1- إيجاد أغلبية أجنبية في الكويت وبقية منطقة الخليج العربي تكون قوة ضاغطة على سكانيها العرب.

2- استخدام بعض عناصرها لمواجهة القوى التقدمية العربية التي تهدد الامتيازات الاستعمارية في المنطقة.
3- التخلص من الأفواه الجائحة التي تشكل خطراً على النظام
الشاهدشي (السابق).
4- تحقيق حلم الإمبراطورية الإيرانية التوسعية في منطقة الخليج
العربي.

وشن ممثلو الكتلة البرلمانية "حركة القوميين العرب" داخل مجلس
الأمة حملة شديدة على الكويتيين من أصول إيرانية وطالبوا بتشكيل
لجنة تحقيق في ملفات الذين يحملون الجنسية الكويتية، كما اقترحوا
عدم إعطاء الجنسية الكويتية إلا للعرب، وسحب الجنسية من الكويتيين
من أصل إيراني، وطالب ممثل الحركة في مجلس الأمة بأن تكون اللغة
العربية هي المعيار في منح الجنسية الكويتية (24). لقد خلقت مواقف
"حركة القوميين العرب" في الكويت سواء التي أعلنتها داخل البرلمان أو
من خلال أدبيات الحركة ردًا فعليًا عندما أعلنت الشيعة الكويتيين من
أصول إيرانية أو عربية على حد سواء، خاصة عندما نجحت العناصر
المترفعة من الشيعة من أصل إيراني في "جمعية الثقافة الاجتماعية"
في تعزيز هذا الانقسام بين السنة والشيعة من أصول عربية، وإيماءهم
بأن المقصود ليس الهجرة الإيرانية غير القانونية والمنظمة من قبل حكومة
الشاه فقط إذا المقصود كذلك الكويتيون الشيعة من أصول إيرانية، وفي
نفس الوقت شجعت عناصر "جمعية الثقافة الاجتماعية" الشيعة
الكويتيين من أصول عربية على السكن في مناطق يغلب عليها الطابع
الطائفي، كما كان للجمعية دور في الترويج بأن الشاه هو حامي الشيعة
في الكويت.

21
لقد تأثرت الحركة الوطنية الكويتية بشكل سلبي بسبب المواقف التي اتخذتها الحركة من الكويتيين من أصول إيرانية على أساس أنهم مجموعات من الغزاة وأن هناك صراعاً تاريخياً بين العرب والفرس. لقد خدمت هذه المواقف السلطة السياسية في الكويت، التي نجحت في استغلال الشيعة لاتخاذ مواقف مضادة للحركة الوطنية الكويتية(35).

الثورة الإسلامية في إيران وتأثيرها على شيعة الكويت

مع استقرار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني بدأت تسود أوساط الشيعة في العالم العربي روحًا ثوريًا معاداة للأنظمة المحافظة والدين الرسمي، وقد انعكس ذلك على التجمعات الشيعية في الجزيرة والخليج العربي، ففي السعودية برزت "منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية" بقيادة حسن الصفاري، المؤيد من قبل إيران، وقد شاركت هذه المنظمة في العديد من المؤتمرات التي عقدت في إيران. وفي البحرين ظهرت "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"(36). ولم تكن الساحة الكويتية بعيدة عن هذه الموجة الثورية، حيث انقسمت الشيعة إلى تيارين: التيار المحافظ ويتصل في الطبقة الارستقراطية من التجار والمرتبطين من خلال المصالح المشتركة مع السلطة، ويهدف هذا التيار إلى تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية لتحسين الوضع الديني - الاجتماعي في المجتمع الكويتي. والتيار الشيعي الثوري الذي بدأ يتشكل في الكويت من الشباب الشيعي خاصة المنتمنين إلى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى، هذا التيار يطلع إلى الإطاحة بالأنظمة
المحافظة واستبدالها بنظام جمهوري إسلامي متخذاً من النموذج الإيراني مثالاً له. وتحولت الثورة الإسلامية في إيران إلى مصدر وعي والهادف له التيار المعياني من الأغلبية الساحقة لشيعة الكويت، وحقق التيار الشيعي الثوري المؤيد لخط الخميني أول انتصار له بالإطاحة بالتيار المحافظ الذي هيمن قيادياً على "جمعية الثقافة الاجتماعية". وفي الحقيقة كاد بوادر الصراع بين التيارين قد بدأت قبل انبعاث الثورة الإسلامية في إيران، ففي عام 1968 تحرك عدد من الشباب الشيعي الأعضاء في الجماعة ودعوا إلى التجديد وضرورة استلام الشباب قيادة الجماعة واستمر هذا الصراع بين تيار الشباب وتيار المؤسسين المدعوم من كـ العائلات التجارية الشيعية حتى عام 1969 حيث تمكن تيار الشباب من إزاحة تيار المؤسسين وتوليه قيادة الجماعة. رغم التجديد الذي أصاب الجماعة وخروج المؤسسين استمرت "جمعية الثقافة الاجتماعية" في سياسة الانعزال عن المعارضة السياسية في الكويت. يبدو أن الهدف من وراء سيطرة تيار الشباب يتمثل في تغيير الوجه الذي استهلك في نظر هذا التيار، والذي لم يعد لديه ما يقدمه في ظل الظروف المتلاحقة على الساحة السياسية الكويتية، لكن مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 استطاع تيار آخر ذو توجه مخالط تماهاً من السيطرة على قيادة الجماعة، وبدأ أن هذا التيار كان متأناً بخط الخميني.

عملت الثورة الإسلامية في إيران على بث الروح الثورية بين شيعة الكويت، خاصة في القطاع الشبابي بإقناعهم بالمشاركة في المظاهرات التي انطلقت من منزل السيد عباس المهري المثلى الروحي لأية الله الخميني

- ٢٣ -
في الكويت موجهة إلى السفارة الإیرانیة حيث تم نزع العلم الشاهنشاهی ورفع علم آخر كتبت عليه عبارة "الله أكبر" (۳۸)، وتعتبر هذه المظاهره أول تحرك جماعی تدعو إلى القيادة الدينیة الشیعیة في الكويت منذ عام ۱۹۳۸، بل إن هذا التحرك السياسي يمثل قفزة نوعیة بالنسبة للشیعة خاصة أنه نتج عن هذه المظاهره صدام بين الشیعة والقوات الخاصة التي حاولت التصدي لها واعتقال عدد من المشاركین فيها. وترأس السيد عباس المهری وفداً شعبياً بعد الإطاحة بنظام الشاه لزیارة لإیران شارک فيه عدد من قیادة "جمعیة الثقافة الاجتماعية" وبعض الصحافین للسنه ، حيث قدم هذا الوفد التهنئی وталبی للمثورة الإسلامیة في إیران وتم عقد لقاء مع قائد الثورة آیة الله الخمینی في طهران (۳۹)

حركة مسجد شعبان

لم يمض على الثورة الإسلامیة في إیران أكثر من ستة أشهر حتى دعا أحمد عباس المهری ابن عباس المهری إلى اجتماعات حاشدة في مسجد شعبان الذي يقع داخل مدينة الكويت في حي الشرق والذي يعد تاريخیاً موطناً لرکز الشیعة في الكويت. واصفت "حركة مسجد شعبان" في بداية تحرکها بطابع طائفي سواء بالنسبة الحضور الذي اقتصر على بعض المجامع الشیعیة في الكويت أو بنسبة الموضوعات التي طرحت في هذه الاجتماعات مثل المطالبة بفتح مزايد من المساجد والحسینیات وإعطاء حريات أكثر ومساواة الشیعة الكويتیین بالسنة من
حيث الحقوق على أساس أن الشيعة يشعرون بهضم حقوقهم في تقلد المناصب القيادية في الدولة. أما التيار الشيعي الشوري المتأنئ بخط الحسيني فإن القضية ليست موضوعاً حقوقياً يتعلق ببناء المساجد وعاصفة الموضوع الأساسي هو موضوع الوضع غير الديمقراطي الذي تعيشه الكويت وعليها أن تكون المطالبات والشعارات التي ترفع في هذه المرحلة شعارات ومطالب وطنية تشمل كل القوى السياسية والاجتماعية في الكويت. وبعد هذا تطوراً جديداً بالنسبة لشيعة الكويت (40)، ومن المفارقات أن حركة مسجد شعبان حدثت في ظل فترة مصادرة الحريات العامة بدأه مجلس الأمة الرابع الذي لم يستمر إلا سنة ونصفاً حيث تم تعطيل الحياة البرلمانية في أغسطس من عام 1973 وتعليق مجموعة من المواد الدستورية، وانتهاء بتعديل قانون المطبوعات بإضافة المادة 35 مكرر لقانون الصحافة مما أتاح المجال لاتخاذ إجراءات شديدة تجاه الصحافة التي لا تلزم الصمت إزاء إجراءات الحكومة المعادية للحريات العامة.

وما تجدر الإشارة إليه أن التيار القومي التقليدي قد أخذ في التحول تدريجيًا بالنسبة لموقفه من الكويتيين من أصول إيرانية في عام 1970، كما يشير من خلال النقد الذاتي حيث بدأت "حركة القوميين العرب" فرع الكويت مراجعة مواقفها المتقددة من الهجرة الإيرانية إلى الكويت متأثرة بالأفكار الماركسية اللينينية التي بدأت تغزو تنظيمات الحركة بعد هزيمة الخامس من يونيو 1927 ويستدل على ذلك من قيام مجلة "التيانية" لسان حال "حركة القوميين العرب" في الكويت بالدعوة للحوار حول المسألة الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى شيء من التقارب.
في ظل هذه الأجواء السياسية أضحت "حركة مسجد شعبان" المنفتح الوحيد ليس للشيعة فقط وإنما للأطراف السياسية المعارضة الأخرى من اليساريين والقوميين والليبراليين لإبداء معارضتهم لإجراءات أغسطس 1987، خاصة أن المطالب الوطنية قد طغت على المطالب الطائفية عندما شاركت بعض القوى السياسية بمثابة منهما مثل "التجمع الديمقراطي"، حيث ألقى ممثل التجمع الديمقراطي الدكتور أحمد الخطيب خطابًا في أحد هذه التجمعات على أساس أن المطالب الوطنية المطروحة في الساحة السياسية في الكويت تمثل جميع القوى السياسية والاجتماعية. وقد أضافت مشاركة الخطيب وبعض رموز التيار الوطني السني في هذه الاجتماعات بعدًا آخر على "حركة مسجد شعبان". وفي هذا الصدد يقول السيد عباس المهري "بعد انتصار الثورة الإسلامية اتفق بعض الشباب الثوري مع إخوانهم من أهل السنة وبإشراف من أبني على عقد محاضرات في المسجد تبحث فيها المشاكل العامة وقد أخبرتهم أن المسجد هو الموقع الذي تعالج فيها المشاكل وأن من حق جميع الناس بكل طبقاتهم أن يعرضوا مطالبهم"(2) . وكان محور الخطاب والمحاضرات التي ألقاه في مسجد شعبان يتعلق بقضايا مختلفة مثل المساواة في الإسلام، والحقوق المشروعة للشيعة الكويتيين مثل توحيد الجنسية ومشكلة الإسكان، وحرية الصحافة وإعادة الحياة البرلمانية والملامح التي ترتقي بها السلطة ضد الشعب(3)، وعندما أصبح مسجد شعبان مركزاً للتجمع الشيعة وعدد من قوى المعارضة بما فيها بعض القوى غير الشيعية في ظل غياب المؤسسات الشعبية، والتي كانت بين الطرفين على أساس المصلحة الوطنية(4).
بمثابة القنوات التي تعبر منها القوى السياسية عن أرائها، شعرت السلطة السياسية بخطرة الموقف وأن هذه الاجتماعات ليست مجرد اجتماعات مقتصرة على الطائفة الشيعية ومحصرة في مطالب طائفية ولكنها يمكن أن تتحول إلى حركة جماهيرية ترفع شعارات وطنية للسنة والشيعة، عندئذ بدأت السلطة السياسية بتحريك العائلات الشيعية التقليدية الموالية لها والمثقفين الشيعة الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة، من أجل إيقاف "حركة مسجد شعبان". ودعا هؤلاء إلى اجتماع حضرموت الشيعة المؤيدون "حركة مسجد شعبان" والذين يثلون التيار الشيعي الثوري وعرض عليهم تعهد من الحكومة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات للشيعة، إلا أن هذا الصراع ووجه الرفض من قبل منظمي "حركة مسجد شعبان" على أساس أن تحرك مسجد شعبان ليست له علاقة بطلاب طائفية إذا هي مطالب وطنية تخص الشيعة مثلما تخص السنة، وينظر التيار الشيعي الثوري إلى العائلات الشيعية التقليدية والمثقفين الشيعة الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة على أنهم مجرد واجبات من المثقفين الشيعة لهم مصالح مشتركة مع السلطة.

في الحقيقة فإن أغلبية الشيعة (الحماوية) لم يشاركون في تحرك مسجد شعبان وهم يتضمنون جزءاً هاماً من الشيعة في الكويت سواء على مستوى قياداتهم الاجتماعية والسياسية مثل إبراهيم خريبت وهو عضو مجلس أمة سابق، أو قياداتهم الدينية التي تتمركز في مسجد الصحاف حيث اتخذها موقفاً مهماً من "حركة مسجد شعبان" وذلك نظراً لاختلافات الأصول العرقية، حيث ينتمي (الحماوية) إلى أصول عربية.
بعد فشل الحكومة في إيقاف حركة مسجد شعبان بالطرق السلمية أقدمت الحكومة في التاسع من سبتمبر على اعتقال أحمد عباس المهري (44) منظمة حركة مسجد شعبان جالته عقولة التجمعات العامة والذي ينص على منع أي تجمع يزيد على أكثر من عشرين شخصاً. (50) رغم اعتقال أحمد عباس المهري، استمرت اجتماعات مسجد شعبان، وكان منظم هذا التجمع السيد عدنان عبد الصمد (عضو مجلس الأمة حالياً) الذي انتقد الصحافة الموالية للسلطة التي صورت هذه الاجتماعات على أسس تجمع طاغي، كما تحدث في هذا التجمع الدكتور محمد نصير الوكيل المساعد الأسبق لوزارة النفط حيث اتهم الصحافة الموالية للسلطة بشن حملة تضليل عن طبيعة اجتماعات مسجد شعبان وطالب بإطلاق الحرية العامة واحترام الدستور وإعادة مجلس الأمة (41)، وعندما أقدم السيد عباس المهري في يوم الأحد وهو اليوم الرسمي لاجتماعات مسجد شعبان، ليوم المصلين، فإن إخطاره تم منح شعبان من قبل قوات الأمن الخاصة، ولم يتم المهري من الدخول إلى المسجد، وعلى أثر هذا أذيع من راديو الجمهورية الإسلامية من طهران بيان لله الخميني بأن يتولى السيد عباس المهري إقامة صلاة الجمعة في الكويت وهي أول صلاة جمعة يأمر الخميني بإقامتها خارج الجمهورية الإسلامية، ودعوا الخميني الشعب الكويتي للمشاركة في صلاة الجمعة (47). في مقابل سارعت الحكومة إلى سحب الجنسية من السيد عباس المهري وجميع أفراد عائلته البالغ عدهم 18 شخصاً وإبعادهم إلى إيران وسحب جوازات ثلاثة من منظمي حركة مسجد شعبان بتهمة تنظيم تجمعات سياسية.
التحول نحو العنف

اتخذ التيار الشيعي الثوري في الكويت موقفاً متشدداً من السياسة التي اتخذتها الحكومة الكويتية تجاه تأييد النظام العراقي في حربه مع إيران، وتمثل هذا التأييد في المساعدات المالية والإعلامية والعسكرية، فقد وصل مجموع المساعدات المالية التي حصل عليها العراق في الفترة من 1980 حتى 1988 ما يقارب 15 مليار دولار أمريكي وسعتت الحكومة الكويتية للعراق باستخدام ميناءي الأمحمدي والشعيبية لنقل المواد الغذائية وتم تزويد الجيش العراقي بالسلاح (49)، وتحولت معظم الصحافة الكويتية ووسائل الإعلام الرسمي إلى وسائل إعلامية دعائية

- 29 -
للعراق في حربه مع إيران (51) ولقد أدى هذا الموقف المؤيد من قبل الحكومة الكويتية إلى سخط الشيعة الكويتين الذين ينظرن إلى إيران على أنها حامية للشيعة، وقد استغل النظام الإسلامي في إيران هذا التأييد والتعاون الذي أبداه الشيعة ليس في الكويت فحسب بل في عموم مناطق الجزيرة والخليج العربي التي تتواجد فيها أفقيات من الشيعة بإيجاد قاعدة له بين بعض الشيعة الكويتيين عن ينتمون إلى الشريعة الدنيا من الطبقة الوسطى، وقد سعى النظام الأصولي في إيران، تحت شعار تصدير الثورة، إلى تنظيم وتجنيد عدد من الشيعة الكويتيين في تنظيمات إرهابية كان هدفها الأساسي زعزعة الاستقرار السياسي في الكويت ردًا على مساعدات الكويت للعراق. وشهدت الساحة الكويتية من عام 1980 حتى عام 1988 موجات من أعمال العنف السياسي تمثلت في انتشار العمليات الإرهابية وتوزيع الدعوات التي تبرر على القضاء على النظام السياسي في الكويت وإقامة جمهورية إسلامية على النمط الإيراني، ومحاولة اغتيال الأمير في عام 1985، وارتبطة أسماء بعض الشيعة الكويتيين بالتفجيرات التي حدثت في عام 1986 وتفجيرات يناير، ومايو، ويوتوب عام 1987 والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة مشرف في 30/3/1987 أثناء محاولة القوات الخاصة إلقاء القبض على بعض المتهمين في حوادث التفجيرات من الشيعة وتصدي أهالي المطلوبين ل رجال القوات الخاصة (52) وكانت وراء هذه العمليات الإرهابية عدة منظمات إسلامية مؤيدة للنظام الإسلامي في إيران مثل "طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية"، "صوت الشعب الكويتي الحر"، "منظمة الجهاد الإسلامي"، و"قوات المنظمة الثورية".
للرسول محمد في الكويت»، ويرى البعض أن الأخيرة هي المسؤولة عن
العمليات الإرهابية التي وقعت في الثمانينيات (30)، ويعتقد أن أسماء
هذه المنظمات أسماء وهمية وأن مجمل الحوادث التي حدثت في
الكويت كان وراءها «حزب الله - الكويت». هذا الحزب الذي تأسس
بعد الثورة الإسلامية في إيران على يد مجموعة من الشباب الشيعي
الكويتي الذين ينتمون إلى التيار الشيعي الشوري والذين تلقوا دراستهم
في الحوزة العلمية في قم. ويرتبط معظم أعضاء «حزب الله - الكويت»
باللجان الشورية خرسان الثورة في إيران، حيث عمل الحرس الشوري
الإسلامي في إيران على تشكيل فروع لهذا الحزب في الأقطار العربية
التي تتواجد فيها أقليات شيعية مثل المملكة العربية السعودية حيث تم
تأسيس «حزب الله - الحجاز» وفي لبنان تم تأسيس «حزب الله -
لبنان»، وينشط «حزب الله - الكويت» في إيران من خلال التسهيلات
التي أعطيت له من قبل النظام الإسلامي في إيران مثل المركز الكويتي
للإعلام الإسلامي الذي يشرف على إصدار مجلة (النصر) والتي تعبير
عن أيديولوجية «حزب الله - الكويت» والتي تطلق على نفسها الصوت
المحمدي الخالص في الكويت.

بعد «حزب الله - الكويت» جزءاً لا يتجزأ من الحركة الإسلامية
العالمية بقيادة آية الله الخامشتي، ويدعو «حزب الله - الكويت» إلى
إجراء استفتاء شعبي ليقرر الشعب الكويتي بنفسه نظام الحكم الذي
يختاره ويجب أن تكون الكويت جمهورية حرة مستقلة، ويرى «حزب
الله - الكويت» أن السلطة في الكويت تتعين في عزلة الشيعة عن
المشاركة في صنع القرار السياسي للكويت عن طريق إبعادهم عن
المناصب الوزارية، وانتقد «حزب الله – الكويت» طريقة توزيع الدوائر الانتخابية، وحرم الشيعة من امتيازات الصحف والمجلات ومنع دعوة المقرئين والعلماء الشيعة من دخول الكويت، وعدم تسمية المرافق العامة من الشوارع والمدارس بأسماء أثرت وعلماء وشخصيات شيعية، ويعتقد «حزب الله – الكويت» بأن هذه السياسة الطائفية من قبل السلطة في الكويت ستؤدي في النهاية إلى أن تكون الكويت لبنان ثانٍ.

يتنافع «حزب الله – الكويت» مع القوى السياسية الكويتية ويرفض دعوتها التمسك بدستور 1962 حيث اعتقد حزب الله أن المعارضة السياسية الكويتية ارتكبت خطأ تارخياً في ذلك الوقت والذي جعله سقفاً أعلى لمطالبها، ودعى «حزب الله – الكويت» المعارضة السياسية إلى القضاء على النظام القائم في الكويت. كما حمل حزب الله المعارضة السياسية في الكويت تعاملها الحذر مع القوى الإسلامية الشيعية دون السمية وأن هذا التوجه من قبل المعارضة السياسية في الكويت يمثل ترسيخاً للممارسة الطائفية في المجتمع الكويتي ويخدم في النهاية السلطة في الكويت التي تعمل على عدم الاتصال بين الشيعة والسنة (45).

تلقى «حزب الله – الكويت» ضربات شديدة على يد جهاز أمن الدولة في الكويت حيث اعتقل عدد من أعضائه بتهمة وضع متفجرات في أماكن مختلفة من البلاد والمسعى لقلب نظام الحكم في الكويت، وكذلك أقدمت السلطات الحكومية على حل مجلس إدارة «جمعية الثقافة الاجتماعية» المنتخب وتعيين مجلس صوري يتولى إدارة
الجمعة (٥٥)، وتقدر مصادر «حزب الله - الكويت» وفق إحصائياتها أنها قدمت ٢١ شهيداً و٥٢٧ معتقلاً سياسياً منذ فترة تأسيس «حزب الله - الكويت» حتى الاحتفال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ (٥٥)، بعد حرب تحرير الكويت سمحت الحكومة الكويتية بعودة عدد من أعضاء مؤيدي الحزب إلى الكويت من الذين صدرت عليهم أحكام بتهمة وضع المتفجرات في الكويت تقريباً للدور الذي قام به الشيعة الكويتيون في مقاومة سلطات الاحتلال العراقي والحملة التي شنتها الطائفة الشيعية في الكويت من أجل عودة هؤلاء إلى الكويت.

وقد ساهمت التغييرات التي حدثت بعد وفاة آية الله الخميني وتولي القيادة الجديدة برعاية هاشمي رفسنجاني الحكم والتي ليست على وفاق مع التيار الإسلامي المتشدد داخل النظام الأصولي في إيران، ساهمت في إضعاف هذا التيار، حيث سعى رفسنجاني إلى تحسين علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي على حساب هذا التيار، حيث قام بإبعاد أعضاء «حزب الله - الكويت»، وإغلاق المركز الكويتي للإعلام الإسلامي في طهران ومنع صدور مجلة (النصر) من إيران، ويمكن تلمس هذا الخلاف بين «حزب الله - الكويت» والقيادة الجديدة من خلال الانتقادات التي وجهها «حزب الله - الكويت» في مجلة (النصر) التي بدأت تصدر من بيروت ثم انتقلت إلى لندن. «إلى كل من يريد أن يغير التنظيمات الجهادية ويحلوها إلى سياسة برمز تنظيم الساحة الإسلامية في الكويت...» (٥٦).

لقد أدى التغيير الإسلامي الثوري في إيران إلى التأثير بشكل مباشر على الأوضاع السياسية في الكويت خاصة أن من المعروف أن أي
تغيرات تحدث في دول الجوار الجغرافي لها تأثيرات مباشرة على الوضع الداخلي في الكويت، لهذا أقدمت الحكومة الكويتية على مراجعة سياساتها السابقة للمزيد من الافتحال السياسي في عهد ما بعد التحرير.

الشيوعة والتجربة البرلمانية

في الثالث والعشرين من يناير عام 1963 جرت أول انتخابات نوابية لانتخاب أعضاء مجلس الأمة شارك فيها الشيعة بصورة تدريجية وتزعمها، وبعد هذا اليوم يومنا مشهوداً بالنسبة للشيعة فقد استطاعت خمسة من مشرقيهم الفوز بمقاعد مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية الأولى - الشرق والدائرة الانتخابية السابعة - الدسمة اللتين تبعدان عن أهم معاوق الشيعة نظراً لكثافتهم السكانية فيهما. وقد كان دور تمثيلي للشيعة في الفصل التشريعي الأول مجلس الأمة هامشياً حيث كانت مواقفهم لا تتعدى الموافقة على تمرير القوانين التي تقدم بها الحكومة والمتعلقة بتقييد الحريات العامة مثل قانون الأندية، قانون التجمعات، قانون الوظائف العامة وقانون الصحافة من جهة، ومن جهة ثانية التصدي للمعارضة السياسية داخل المجلس المتمثلة في كتلة القوميين العرب وبعض تمثلي غرفة التجارة المتعاونين معهم. وشكل النواب الشيعة مع نواب البادية الأغلبية البرلمانية الموالية للحكومة ما أدى بكتلة القوميين العرب في عام 1965 أن تقرر الاستقالة من المجلس متهمة الحكومة بتحويل السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات... إلى آداء في يد الحكومة ووسيلة للضغط ومخنق...
الحريات الشخصية والعامة»(58).

شارك المرشحون الشيعة في انتخابات الفصل التشريعي الثاني في عام 1967 ووصل عدد ممثلي الشيعة إلى تسعة نواب وأقامت الحكومة على توزير نتائج هذه الانتخابات التي كان من المتوقع أن تسفر نتائجها عن اكتساب مرشحي «الجبهة الشعبية» وهو التحالف الذي يضم القوى القومية والتجار، وأيدت الكتلة الشيعية البرلمانية موقف الحكومة من هذه الانتخابات كما أشارنا إليه من قبل.

وفي الفصل التشريعي الثالث عام 1971 شارك الشيعة بعدد من المرشحين واستطاعت ستة منهم الفوز في مقاعد المجلس واستمر ممثلو الشيعة مع نواب الباردية بتشكيل الأغلبية المئوية للحكومة.

وفي انتخابات الفصل التشريعي الرابع عام 1975 فاز عشرة مرشحين من الشيعة، وهذه أعلى نسبة يحقها النواب الشيعة، ولأول مرة يدخل وزير من الطائفة الشيعية الوزارة حيث أصبح النائب عبدالمطلب الكاظمي وزيراً للفناء وكذلك لأول مرة يحدث أن تخوض الانتخابات مجموعة من الشباب الشيعي كمنافسين للمرشحين التقليديين المواليين للسلطة وتمثل هذا بجماعة من الشيعة الليبراليين تحت اسم «الشباب الوطني الدستوري» الذي أعلن عن برنامجه الانتخابي ومن أبرز ما جاء فيه:

1- تطوير الدستور والحفاظ على الحياة الديمقراطية.
2- تعزيز الفصل بين السلطات.
3- تعزيز الوحدة الوطنية القائمة على العدل(59).
واستطاع تجعيم «الشباب الوطني الدستوري» أن يخترق المرشحين التقليديين بفوز خالد خلف من مؤسسي هذا التجمع (12). ولم يستمر هذا المجلس طويلا ففي عام 1976 أقامت السلطة على حله، ووقع عدد من أعضاء المجلس المتحل عريضة تطالب فيها بإرجاع الحياة البرلمانية وقد شارك أربعة من النواب الشيعة في التوقيع على هذه الريضة (11).

في عام 1979 أعلنت الحكومة عن تشكيل «لجنة النظر في تنقيح الدستور» مكونة من 35 عضواً معينين من الحكومة وشارك في هذه اللجنة 8 أعضاء من الشيعة (12). كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو إفراغ الدستور من المواد المتعلقة بالحريات العامة وإعطاء سلطات دستورية للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وقد ووجهت لجنة النظر في تنقيح الدستور بمعارضة شعبية تزعمتها المعارضة السياسية وشاركت في هذه المعارضة التيار الشيعي الثوري باستثناء القوى السياسية الدينية السنية التي تطمح إلى تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية «المصدر الرسمي للتشريع» بدلاً من «مصدر رئيسي للتشريع»، (13) ونتيجة للضغط الشعبي أقامت الحكومة على إنهاء أعمال «لجنة النظر في تنقيح الدستور» دون الإعلان عن ذلك رسمياً (14). وفي نفس العام أصدرت الحكومة قانوناً جديداً بشأن قانون الانتخاب بدلًا من قانون الانتخاب المعمول به، ويعتقد الشيعة أن الهدف من هذا التعديل الذي تم إقراره في ظل غياب الحياة البرلمانية هو تقليل محلي الشيعة في المجالس النيابية خاصة أن الشيعة كانوا يتمتعون بعشرة مقاعد في مجلس الأمة الرابع عام 1975 عن دائرة الشرق ودائرة الدسمة. وفي ظل القانون الجديد أصبح عدد مثلي هاتين الدائرتين أربع
نواب. في الحقيقة إن التغييرات التي طرأت على قانون الانتخابات أعطت مجالًا للشيعة لأن يتنافسوا على دوائر كثيرة مغلقة في وجه الشيعة مثل الدائرة الخامسة - القادسية والدائرة العاشرة وتشمل العدلية والمرة والجابرية، كذلك بالنسبة للدائرة الثانية - الضاحية حيث أصوات الناخبين الشيعة هي التي ترجح كفة الفائزين من المرشحين السنة. وقد قدمت الحكومة بعض المبررات منها أن التغييرات التي حدثت في التركيبة السكانية حتمت إجراء مثل هذا التعديل (15).

في الخامس والعشرين من فبراير عام 1981 جرت انتخابات الفصل التشريعی الخامس لانتخاب أعضاء مجلس الأمة وأسفرت نتائج الانتخابات عن سقوط جميع الوجه التقليدية الشيعية الموالية للسلاطة تاريخياً (16)، وحل محلها ووجه جديدة تمثل التيار الشيعي الثوري، فقد شهد المجتمع الكويتي ظاهرة الانتخابات الفرعية التي شجعتها ورعتها الحكومة بالتعاون مع القوى الطائفية داخل التيار السني (17) لإسقاط مرشحي التيار الشيعي الثوري، ومع ذلك استطاع التيار الشيعي أن يحقق فوزًا عبر مثلية السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرعود. وتكرر ظاهرة الانتخابات الفرعية في انتخابات الفصل التشريعي السادس لعام 1985 ولكن لم يستمر مجلس الأمة السادس في مارسة دوره التشريعي حيث أقدمت السلطة على حل هذا المجلس في يوليو عام 1986.

بعد حل مجلس الأمة السادس شهدت البلاد تصاعداً في الحركة الشعبية التي طالبت بعودة الحياة البرلمانية، حيث تنادت مجموعة من
الشخصيات الأكاديمية والعملية والاجتماعية والاقتصادية المتباعدة التوجهات السياسية والاجتماعية والطائفية إلى تشكيل "مجموعة ٥٤" والتي تمثل فيها معظم الدوائر الانتخابية باثنين من المواطنين، وأخذت "مجموعة ٥٤" على عاتقها قيادة الحملة من أجل عودة المجلس المنحل وإعادة العمل بدستور ١٩٦٢ وشارك التيار الثوري الشيعي وكذلك مجموعة الليبراليين من الشيعة في "مجموعة ٥٤". كذلك ساهم هذان التياران في تأسيس "الحركة الدستورية" (٢٠) التي تزعمها رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون والموكلا من ٣٢ نائباً من ممثلون المعارضة السياسية. ونشطت "الحركة الدستورية" في تصعيد المعارضة ضد السلطة السياسية عبر اجتماعات ديوانيات الأثاثين وسادت الكويت أجواء بوليسية مع تصاعد الحركة الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ وعودة المجلس المنحل وقد واجهت السلطة ذلك بتصعيد العنف ضد المواطنين واعتقال بعض قيادات "الحركة الدستورية" (٢٠)، وأقدمت السلطة على دعوة الناخبين لانتخاب المجلس الوطني لعام ١٩٦٩ والذي ووجه بمقاطعة شاملة من قبل جميع القوى السياسية بما فيها التيار الشيعي الثوري، ولم يشارك في الترشيح للمجلس الوطني سوى الحزام الشيعية الموالية للنظام السياسي ولم يستمر هذا المجلس سوى أشهر معدودة نتيجة الاحتلال العراقي. ومن الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من شيعة الكويت ساهم بفعلية ضد قوات الاحتلال، من خلال المقاومة المدنية بدعوة الشعب الكويتي إلى التمسك بالبقاء في الكويت ورفض دعوات الخروج من البلاد، كما نشط الشيعة مع السنة من الكويتيين بتكوين لجان شعبية تتولى مهمة
حماية الإحياء والمناطق، وتوزيع التموين على المواطنين، وتقديم الخدمات الطبية والبلدية، وعدم التعاون مع قوات الاحتلال أو أي سلطات تقيمها وفشل أية محاولات تقوم بها السلطات المختلفة في تجنيد الشباب الكويتي في الجيش الشعبي. أما على صعيد المقاومة العسكرية فقد لعب الشيعة دوراً بارزاً في تدريب الشباب السني على حمل السلاح واستخدامه ضد قوات الاحتلال. وفي خارج الكويت نشط الشيعة الكويتيين في تأسيس اللجان والمنظمات مثل «الرابطة الإسلامية الكويتية» والتي تعتبر مجلة «منبر الحرية» التي تصدر من لندن معبئة عن أفكارها. وفي إيران قام حجة الإسلام محمد باقر المهري بتأسيس التجمع الإسلامي الكويتي (71). لقد ساهمت المواقف التي اتخاذها الشيعة من الاحتلال العراقي للكويت في تجسيد الوحدة الوطنية بين نفائس الشعب الكويتي.

الوضع السياسي للشيعة بعد التحرير

بعد تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير 1991 على يد قوات التحالف ظهرت في الساحة الكويتية ظاهرة التجمعات السياسية العلنية، ويعتبر الإعلان عن هوية هذه التجمعات وإفصاح بعضها عن برامجها السياسية والتوقيع على بيانات سياسية علنية نقلة نوعية في تطور عمل وأساليب القوى السياسية في الكويت التي اتسم عملها التنظيمي بالسرية منذ الخمسينيات من هذا القرن (72)، وساعد على هذا التطور المناخ السياسي الذي أفرزته حرب تحرير الكويت، وكذلك
الدور الذي قامت به بعض القوى السياسية في انحرافها في المقاومة المدنية وأحياناً العسكرية في تصديها لقوات الاحتلال العراقي، وضعف السلطة السياسية بعد التحرير.

في ظل هذا المناخ السياسي الجديد انبثق «الائتلاف الإسلامي الوطني» كأطار سياسي يضم في صفوفه القوى السياسية والاجتماعية والدينية الشيعية على اختلاف توجهاتها السياسية. يضم «الائتلاف الإسلامي الوطني» في صفوفه جماعة «الجمعية الثقافية الاجتماعية» والشخصيات الشيعية المستقلة وmithli مساجد الشيعة في الكويت(73)

ومن أهم شروط العضوية للانضمام لائتلاف أن يمثل المنضم إلى هذا الاشتلاف نفسه وفكره الخاص به، لا المجموعة التي ينتمي إليها سياسياً، فالعضو الذي ينضم إلى «الائتلاف الإسلامي الوطني» لا يعبر بالضرورة عن انتصاعه إلى «حزب الله - الكويت» أو «الجمعية الثقافية الاجتماعية» بل عن أفكاره الخاصة به، وذلك لضمان عدم تشتت الجهود وضمها في إطار وطني دون أي امتداد خارجي(74).

أما العناصر المتشتدة من «حزب الله - الكويت» فقد ظلت بعيدة عن «الائتلاف الإسلامي الوطني» على أساس أن «حزب الله - الكويت» يرفض العمل على الساحة السياسية. ويعتبر الحزب نفسه الأكثر فاعلية في الوسط السياسي في الكويت ويصر على أداء دوره وفق المنهج الثوري، إلا أن «حزب الله - الكويت» يرى أن «الائتلاف الإسلامي الوطني» يمثل الشيعة ككل من حيث المجموع، وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدّد الذي اتخذه «حزب الله - الكويت» من «الائتلاف الإسلامي
الوطني»، إلا أن الحزب يتعاطف مع بعض مؤسسي الائتلاف وينظر إليهم بعين الرضا وإن كان لا يتفق معهم سياسياً(76)، وينفي «الائتلاف الإسلامي الوطني» أن يكون له أي علاقات أو ارتباط بتنظيم خارجي من الناحية التنظيمية إلا أن «الائتلاف الإسلامي الوطني» لم يعلن هذا النفي بشكل رسمي، وإن كان الائتلاف يؤكد على الارتباط الفكري الدينی مع الشيعة في الخارج (76).

يتمثل بيان «الرؤية المستقبلية لبناء الكويت» في التأكيد على المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات والحركات الدستورية والتمسك التام بالدستور ومذكرته التفسيرية وتضمين موعد لانتخابات حرة ونزاهة للفصل التشريعي السابع والعمل على إصلاح السلطة التنفيذية واستقلال السلطة القضائية(77).

على الرغم من أن «الائتلاف الإسلامي الوطني» يلتقي مع القوى السياسية في القضايا التي تتعلق بالدستور والإجراءات العامة إلا أنه يتعارض مع القوى السياسية الدينية مثل «الحركة الدستورية الإسلامية» (الإخوان المسلمون) و«التجمع الإسلامي الشعبي» (جماعة السلف) فيما يتعلق بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وكذلك تتقاطع المفاهيم الشيعية مع مفاهيم التنظيمات السياسية الدينية فيما يتعلق بالمسائل الفقهية وبعض القضايا الاقتصادية (الموارد والخمس)، وإعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب ومشروع القوى السياسية الدينية السنوية فيما يتعلق بهيكلة الأمر بالمعرفة والتهي من التفكير (78). يمكن القول إن «الائتلاف الإسلامي الوطني» أقرب إلى تجمع «المنبر الديموقراطي الكويتي» ذي التوجه العلماني، خاصة أن المنبر يضم في عضويته عناصر من الشيعة غير المتدينين، ويعتبر بعض أعضاء المنبر من الشيعة مراكز قيادية في الهيئة التنفيذية لتجمع «المنبر الديموقراطي الكويتي».

تنفيذًا لقرارات «مؤتمر جدة الشعبي» الذي انعقد في جدة في الثالث عشر من أكتوبر عام 1990، والذي أكد في قراراته على العودة بالعمل
بعد دستور 1962 وإجراء انتخابات عامة لانتخاب أعضاء مجلس الأمة بعد تحرير الكويت، جرت أول انتخابات عامة في الكويت المجردة في الخمس من أكتوبر عام 1992 لانتخاب أعضاء مجلس الأمة السابع، وشارك "الائتلاف الإسلامي الوطني" في هذه الانتخابات بأربعة مرشحين وفي نفس الوقت دعم الائتلاف بعض المرشحين الشيعة، كما ترشح بعض الشيعة الليبراليين وبعض الشيعة المحسوبين على الاتجاه اليساري (79) وبجانب هؤلاء أعلن عدد كبير من مرشحي الشيعة والمحسوبين على السلطة السياسية من أعضاء المجالس النهائية السابقة وأعضاء المجلس الوطني ترشيح أنفسهم.

أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز اثنين من مرشحي "الائتلاف" واثنين من المدعومين من "الائتلاف" (80)، وسقطت جميع أعضاء المجلس الوطني وجميع المرشحين الشيعة الموالين للحكومة. وساهم "الائتلاف الإسلامي الوطني" في دعم مرشحي "المiciar الديمقراطكي الكويتي" في الدوائر الانتخابية التي لا يوجد بها مرشحين "للائتلاف" أو مرشحون مدعومون من "الائتلاف" بشكل رسمي.

بعد ظهور نتائج مجلس الأمة السابع عقد جميع النواب المنتخبين اجتماعاً غير رسمي بناء على الدعوة التي وجهها ممثل "التجمع الإسلامي الشعبي" جاسم العون في ديوانه وتم الاتفاق على التنسيق بين مختلف الكتل النيابية والنواب المستقلين بشأن التشريكي الوزاري وانتخاب رئيس مجلس الأمة الجديد وشارك "الائتلاف الإسلامي الوطني" وممثل المجموعة الليبرالية من الشيعة في هذا الاجتماع، وكذلك...
في الاجتماعات اللاحقة التي عقدت في ديوانية النائب ناصر الصانع، وتتم انتخاب النائب أحمد السعدون رئيساً لمجلس الأمة بشكل غير رسمي، كما تم الاتفاق على تركيبة الوفد المؤلف من النواب للفوضى وكيل وزارة المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة، وأسفرت هذه المفاوضات عن دخول ستة نواب الوزارة الجديدة يمثلون أغلب الكتل النيابية مثل علي البغلي المدعوم من الائتلاف الإسلامي الوطني على الرغم من أن التشكيك الوزاري الجديد تضمن وجودًا تمثل التيار المحافظ من الشيعة من الواليين للسلطة واتخاذ الائتلاف الإسلامي الوطني منهج مهادنة السلطة السياسية مثل بقية التجمعات السياسية الأخرى. كما يتجلى ذلك من خلال القبول بالحكومة الجديدة التي ضمت بعض الوزراء الذين كانوا يتولون تسيير الأمور حتى الثاني من أغسطس عام 1990، وكذلك بعد التشدد في مواجهة الحكومة في القضايا الساخنة مثل المديونيات الصعبة وقضايا الاستثناءات من المال العام.

بعد فترة قصيرة من تأسيس الائتلاف الإسلامي الوطني أعلن مؤسس الوالدين الائتلاف عن تجديد نشاطه نتيجة للخلافات التي حدثت بين أطراف الائتلاف حيث أعلن السيد عبد الصمد عضو مجلس الأمة حاليًا عن تشكيل تجمع سياسي اتخذ مسمى جديداً هو التحالف الإسلامي الوطني، وفي هذا الصدد يقول السيد عدنان عبد الصمد بأن التحالف الإسلامي الوطني ليس جديدًا وإنما هو موجود في الساحة السياسية منذ فترة إذاً الجديد في الأمر هو العمل على ترتيب الأوراق وتنظيم مفاوضات مع قطاعات إجتماعية وسياسية أخرى (81). بالإضافة إلى التحالف الإسلامي الوطني ظهرت عدة
بمعات سياسية شعبيّة من رحم «الائتلاف الإسلامي الوطني» مثل تجمع أنصار العدالة» ، «حركة العدالة والديموقراطية» ، و«حركة أنصار خريطة».  

40
الخاتمة

أدت السياسة التي اتبعتها القوى السياسية من القوميين تجاه الشيعة، سواء الشيعة من أصل إيراني أو الشيعة العرب، إلى خلق شرع كبير بين الشيعة والسنة، فاستبعاد الشيعة من التمثيل السياسي منذ العشرينات وحتى الخمسينيات من هذا القرن أدى إلى خلق شعور بعدم الرضا لدى الشيعة في الكويت وتبع ذلك الحملة العنصرية التي أضطلع بها تنظيم "حركة القوميين العرب" فرع الكويت طوال الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تجاه الكويتيين من أصل إيراني والذين يشكلون أغلبية الشيعة الكويتيين حيث لم تفرق "حركة القوميين العرب" بين المواطنين من أصل إيراني من الشيعة والهجرة المنظمة غير القانونية التي غذاها نظام الشاه في إيران، مما أدى إلى تأثر العمل الوطني في الكويت وبالتالي إلى انعزال الشيعة عن المشاركة في العمل السياسي مع السنة. وقد أدى هذا إلى نجاح العناصر الكويتية من أصول إيرانية بإقناع الشيعة العرب من الكويتيين بأن الأهداف النهائية للسياسة العنصرية من قبل القوميين العرب في الكويت تهدف إلى محاربة الشيعة وليس فقط مقاومة الهجرة غير القانونية التي تتدفق من إيران إلى الكويت، ولكن في نهاية الستينيات بدأت "حركة القوميين العرب" فرع الكويت مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الإيرانية إلى الكويت.

لقد استثمرت السلطة في الكويت هذا الوضع لصلحتها السياسية ووظفت الشيعة خدمة مخططة لضرب المعارضة السياسية سواء عبر
معارضة الشيعة للمجلس التشريعي في عام 1938 أو عبر المجالس الإدارية المنتخبة والتي ظهرت في الثلاثينيات والخمسينيات، وكذلك عبر التكتل الشيعي في المجالس النوبية التي شهدتها الكويت في الفترة من عام 1961 وحتى الثورة الأصولية في إيران عندما استلم الأصوليون السلطة بعد انهيار نظام الشاه.

انعكس التغيير الثوري في إيران على تحول في موازين القوى داخل المجتمع الشيعي في الكويت من الزعامة الشيعية التقليدية الموالية للسلطة إلى التيار الشيعي الثوري المتأثر بالثورة الأصولية في إيران والذي يرفض الطريقة التي سارت عليها الزعامة التقليدية للشيعة في الكويت في دفاعها عن حقوق الشيعة، كما عمقت الحرب العراقية الإيرانية ارتباط الشيعة في الكويت بالثورة الأصولية في إيران وانعكس هذا الوضع بشكل خطير على تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية، وكان شعور شيعة الكويت بعدم الرضى عن دعم حكومة الكويت للنظام العراقي ووضع كافة الإمكانيات تحت تصرف هذا النظام ما أتاح الفرصة للنظام الأصولي في إيران بتجنيد بعض الشيعة الكويتيين في منظمات إرهابية، حيث سعت هذه المنظمات إلى زعزعة الجبهة الداخلية مما خلق ردة فعل من الجانب السني تمثلت بقيام بعض العناصر المتطرفة من الجماعات الدينية السنية بالاعتداء على مشروع بناء مسجد جديد للشيعة في منطقة بيان حيث قامت هذه العناصر بحرق المسجد(82) وانتهى هذا التوتر بين الشيعة والسنة حتى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ولم تخف حدة هذا التوتر إلا بعد الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 حيث تجسدت الوحدة الوطنية بين
الشيعة والسنة في مقاومة هذا الاحتلال.

على الرغم من مصادرة الحقوق السياسية للشيعة في الكويت منذ العشرينات من هذا القرن حتى عام 1961 والإجراءات العنصرية التي اتخذتها القوى القومية تجاه الشيعة الكويتيين من أصول إيرانية، إلا أن الشيعة الكويتيين لم يعانون من التمييز الاجتماعي مثلما يحدث للشيعة في بعض دول المنطقة فقد كفّلت لهم الدولة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

على الصعيد الاجتماعي لا يوجد تمييز في الحرية المذهبية والمتمثلة في المحاكم الخاصة للشيعة وحق العبادة ونشر المطبوعات الخاصة بالمذهب الشيعي وبناء المساجد والعليان في مختلف مناطق الكويت وتحويل أموال الخمس إلى المراجع الدينية في قم والنجف، وعلى الصعيد السياسي أفسح المجال للشيعة لتقديم أعلى المناصب السياسية فنجد منهم الوزراء، ومنهم من أصبحوا سفراء ووكالات وزارات وتولون عدداً لا ياس به من مناصب قيادية سواء في سلك الشرطة أو الجيش، رئيس أركان الجيش الكويتي الحالي من الشيعة، وهناك ممثلون للشيعة في جميع المجالس البرلمانية والدور البلدية. وعلى الصعيد الاقتصادي نجد عدداً كبيراً من الشيعة من كبار التجار.

وعلى الرغم من عدم وجود تفرقة واضحة تجاه الشيعة في الكويت إلا أنه من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية وتنمية الشعور الوطني الذي تجسد في تلاحم الشيعة والسنة أثناء الاحتلال العراقي للكويت، ولسد الطريق على الجماعات الطائفية المترفعة في الجانبين الشيعي
والسني، يجب العمل على تحقيق التالي:

أولاً: احتراق جميع المقدسات الدينية وأماكن العبادة والشعائر الخاصة لكل الطوائف بما لا يتعارض وتطور المجتمع.

ثانياً: ضبط الجماعات الدينية السنة عناصرها المتشددة من الطرح الطائفي وتكفير الشيعة (83).

ثالثاً: محاربة الجماعات الطائفية المتصوفة داخل المجتمع الشيعي من قبل أنصار الوحدة الوطنية من الشيعة.

رابعاً: الوقوف في وجه المؤسسات الطائفية القائمة ومحاربة صحافتها وزعاماتها المستمرة وراء الأطراف الطائفية مهما كان مصدرها.

خامساً: عدم التمييز في المجال الإعلامي وعدم حرمان الشيعة من امتلاك امتيازات الصحف. فجميع امتيازات الصحف اليومية تملكها أفراد من الطائفة السنة ولا يوجد أي صحيفة يومية تعبر عن الشيعة في الكويت.


إن سوء حظ الكويت يتمثل في موقعها الجغرافي، حيث إنها محاصرة جغرافياً بدول لها مصالح في توتير الجو الطائفي داخل المجتمع الكويتي بحكم تركيبتها السكانية. ومن هنا تنبيه أهمية تعاون أنصار
الوحدة الوطنية من أجل الوقوف ضد الدعوات الطائفية التي تغذيها هذه الدول والتي تهدف من ورائها إلى تأجيل حالة الصراع والانقسام الطائفي بين فئات الشعب الكويتي.
هوامش الدراسة:


2- لمزيد من الاطلاع حول التنظيمات السياسية الشيعية التي ظهرت في منطقة الجزيرة والخليج العربي انظر: د. محمد وصفي أبو معايي، "التحدي الايراني للأمن القومي العربي"، مجلة آفاق عربية، ايلول 1985.


3- I.O.R. L/P&S/12/3894A, Confidential No. 5415, the Residency Bushire to Peel, 29 Oct. 1938.

4- James A.Bill, "Resurgent Islam in the Persian Gulf". Foreign Affairs, (Fall 1984), P.120.

5- Zahra Freeth, A New Look at Kuwait (London: George Allen and Unwin 1972), P34.

6- مجلة الأزمنة العربية، العدد 29، 26/9/1979، الإمارات العربية المتحدة.

7- د. عبدالملك خلف التنمية، الاستثمار الأجنبي في الوطن العربي، الكويت: مؤسسة الشراع العربي (1989)، ص 189.

8- مقابلة شخصية مع الدكتور يوسف غلوم، مدرس علم الاجتماع في جامعة الكويت والسكرتير السابق لـ "جمعية الثقافة الاجتماعية"، شتاء 1983، لندن.
9- مجلة الأزمة العربية، مصدر سابق ذكره.
11- يوسف الحسن، "موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين«، مجلة البحرين، العدد 15، 1987، قبرص، ص 57، وكذلك:
12- تجسد مثلًا المناطق التي تغلب عليها الكثافة السكانية من الطائفة السنة مثل ضاحية عبد الله السالم، العمري، الصليبيخات، وغيرها من المناطق يوجد فيها حسينيات ومساجد خاصة للشيعة.
13- لمزيد من الإطلاع حول الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي انظر مثلاً:
  حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، (لندن: مؤسسة البكين لحياء التراث، 1993).
  Lawson, op.cit., PP. 7-32.
14- ميثاق المجلس الاستشاري، مكتوب بخط يده، غير منشور.
15- من خلال استعراض أسماء أعضاء المجلس الاستشاري يتبين أن جميع
الأعضاء ينتمون إلى أصول عربية سنوية مثل الصقر، الخالد، النقيب، البندر، الطيبي، المصطف، والغام.

16- عبد الله الحمايم، من هنا بدأت الكويت، (الكويت: دار القписание، 1980)، ص 59.

17- كان وراء فكرة المجالس الإدارية مجموعة من الشباب الذين لعبوا دوراً كبيراً في تأسيس "الكتلة الوطنية" و"الكتلة الشباب الوطني"، بموافقة الشيخ أحمد الجابر تم إجراء انتخابات محدودة لهذه المجالس مثل المجلس البلدي ومجلس المعارف. وكانت العضوية مقتصرة على وجهاء وأعيان البلد السنة المنتمين إلى الشيوعي القومي. وقد نشط أعضاء المجلس البلدي بالقيام بحملة إبعاد المهاجرين الإيرانيين تحت مبرر حماية عروبة الكويت من الخطر الإيراني. هذا ما صرح به عضو "كتلة الشباب الوطني" التي تأسست في عام 1938، جاسم حمد الصقر، خلال مقابلة الباحث.


19- خالد العدساني، مذكرات مطبوعة على الآلة الكاتبة غير منشورة، ص 40، 41، 42، 43.

- نجاة الجاسم، مصدر سابق ذكره، ص 256.

20- عبد الله الحمايم، مصدر سابق ذكره، ص 59، خالد العدساني، مصدر سابق ذكره، ص 90.

21- العائلات المحافظة التي اتخذت موقفاً مضاداً من حركة المجلس التشريعي تقطن في القطاع الشرقي من مدينة الكويت والتي تتمثل في عائلات الروضان، الرومي، النصف، المصطف، العسوسو، والغام حيث اقامت عائلة الغام على نفسها حيث شارك البعض في حركة المجلس.
التربوي والبعض الآخر عارض هذه الحركة، وتعتبر هذه العائلات حلفاء تقليديين للسلطة وكانت جميع الحركات السياسية في تلك الفترة تنطلق من القطاع القبلي (في غرب الكويت) ووقفت كذلك بعض العائلات التي تضررت مصالحها من جراء الإصلاحات التي أقدم عليها مجالس التشريعي في القطاع القبلي من مدينة الكويت مثل عائلة الخالد، الخرافي، البكر، والشائع.

22- جريدة النهار 1959/13/05، بيروت.

23- بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر الذي حكم الكويت حكماً مطلقاً بعد قضائه على الحركة الإصلاحية في عام 1938 تولى الحكم الشيخ عبدالله السالم في عام 1950 حتى عام 1965 حيث شهدت فترة حكمه انفراجاً ديمقراطياً، فقد سمح الشيخ عبدالله السالم بافتتاح الأندية الثقافية والرياضية وبدأت الجرائد والمجلات بالصدور من الكويت حيث ساهمت هذه الأندية والصحافة في تطور الوعي السياسي لدى المواطنين وتحولت هذه الأندية إلى واجهات سياسية للفتوى السياسية في الكويت.

24- مقابلة مع أمين سر جمعية الثقافة الاجتماعية السابق بأدر أسد عبدالله التقليدي، منشورة في جريدة الوطن 1986/02/15.

25- لقد نشطت الجماعات الدينية السنوية من خلال تدخلها مع السلطة في السيطرة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتعاقب عدد من قيادات وأنصار هذه الجماعات على تولي حقيبة هذه الوزارة: يوسف الحاجي أحمد سعدراجع، جمعان العلي، الدكتور عادل الصبيح وزير الأوقاف الحالي، كذلك يلاحظ أن معظم المراكز القيادية في الوزارة من وكيل الوزارة والوكالات المساعدين ومديري الإدارات ينتمون للجماعات الدينية السنوية.
27- جمعية الإصلاح الاجتماعي، جمعية الإصلاح الاجتماعي في عشرين عاماً (الكويت: د. ن. ب. د. ت. ) ص 12.


30- شاركت أغلب الجمعيات والهيئات الشعبية في إصدار بيانات تلتزم عملية تزوير الانتخابات ولم تتخذ «جمعية الثقافة الاجتماعية» أي موقف تجاه تزوير الانتخابات بل على العكس من ذلك شارك المرشحون المدعومون من الجمعية في أعمال مجلس الأمة المزور. كذلك انسحب الأعضاء المحسوبون على القوى القومية وغرفة التجارة من عضوية المجلس ووقع المرشحون لهذه الانتخابات بياناً يدين عملية التزوير ولم يشارك أي مرشح شيعي بالتوقيع على هذا البيان. انظر: عبدالله فهد التفيسي، الكويت والرأي الآخر (لندن: دار ط للنشر 1978) ص 95 إلى ص 113.

31- عبدالله فهد التفيسي، المرجع السابق.

32- في البحرین انخرط عدد كبير من أبناء الطائفة الشعبية في صفوف المعارضة السياسية ضد السلطة من خلال مسيرات العزاء التي تنطلق من الحسينيات، وشارك الشيعة والسنة في تأسيس «الهيئة التنظيمية العليا» عام 1954 والتي تزعمت حركة الإصلاح السياسي، وفي عام

33 لقد وجدت «حركة القوميين العرب» في الكويت أن هناك ثلاثاً تتكون أطراف من الاستعمار البريطاني والسلطة والمستوطنين الإنجليز، ولذلك لم يغفل عدد من أعداد مجلة (الطيعية) لسان حال الحركة في الكويت عن الحديث عن الهجرة الإيرانية التي ينظمها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع السلطة ونظام الشاه في إيران، وأن الهيئات المركزية للحركة هي التصدي لهذا الخطر، وقد حفلت مجلة (الطيعية) بالتعليقات والصور الكاريكاتورية تجاه الكويتيين من أصل إيراني. ولزيد من الاطلاع حول مواقف «حركة القوميين العرب» في الكويت انظر مثلاً:
- الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، ماذا يجري في خليجنا العربي (بيروت: دار برادي للطباعة، 1967).
- أحمد المطيري، «من وإيران، الإيمان»، العدد 5، مايو 1953، ص.8، ص.6.
- ورد رقم 42/6/1964، ص.5.
- إن الفكر العنصري الذي كانت تتبناه "حركة القوميين العرب" في الكويت قد خلق وضعًا سيئًا للحركة الوطنية الكويتية إذ است Giulietti. التواصل في الشبكة الإقليمية في إيران على الشبكة في منطقة الجزيرة والخليج العربي انظر:
- راشد حماد، قصة أول انقلاب عسكري في البحرين (لندن: الصفا، للنشر والتوزيع، 1990).
- عبد اللطيف عامر، "الحركة الإسلامية في الجزيرة العربية" (لندن: منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، د.ت.).
- أحمد حسين، "الحركة الإسلامية واليسار في البحرين" (لندن: الصفا للنشر والتوزيع 1989).
مسألة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية، يونيو 1969.
- الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، كيف يتوجب علينا فهم الخطر الإيراني، 1970.
- Middle East Contemporary Survey 1979-80, PP. 403-404.

المصدر السابق نفسه.

44- مجلة الطليعة، العدد 20، 1979/9/19.
45- Abdul-Reda Assiri, Kuwait’s Foreign Policy: City-State in World Politics (Boulder SanFrancisco & London: Westview Press, 1990), P.68.

46- الطليعة، العدد 20، 1979/9/19.
47- النصر، السنة الثالثة، العدد 25، رمضان 1411هـ.

49- الطليعة، العدد 20، 1979/9/19.
50- النصر، السنة الثانية، العدد 25، رمضان 1411هـ.

Assiri, op.cit., pp. 70-71.
Assiri, Ibid., P. 71.
Assiri, Ibid., P. 72.

53- Magazine of victory, third year, number 26, Sha'ban 1411H.
54- أقدمت السلطات الأمنية على اعتقال عدد من الكويتيين الشيعة ووجهت لهم اتهامات بأنهم وراء أعمال العنف التي حدثت في الكويت.

55- النصر، السنة الثالثة، العدد 26، 1411هـ.
وإهامهم بانتمائهم إلى "حزب الله - الكويت" و"حزب الدعوة الإسلامية" وأدعو عدد منهم من صدرت أحكام عليهم في السجن المركزي. وقد تمكّنوا من الهروب أثناء فترة الاحتلال العراقي، وشارك البعض منهم في مقاومة الاحتلال، وبعض الآخر هرب إلى إيران، وعندما اعتقلت السلطات السعودية مجموعة من الحجاج الكويتيين الشيعة واتهمتهم بتورطهم بالتفجيرات التي حصلت في السعودية وبانتمائهم إلى "حزب الله - الكويت"، تم إعدام ستة عشر مواطناً كويتياً، على ضوء هذه التطورات أقدمت السلطات الأمنية في الكويت على اعتقال عدد من الشيعة الكويتيين.

ولزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر مثلاً:

- Lawson, op.cit., P.29.


- مجلة النصر، السنة الرابعة، العدد 29، صفر 1412 هـ.

- مجلة النصر، السنة الرابعة، العدد 28 ذو الحجة - محرم 1413 هـ.

- النصر، السنة الثالثة، العدد 27، ذو القعدة 1414 هـ.


- البرنامج الإنتخابي للشباب الوطني الدستوري، الكويت: 1975.

- يعد خالد خلف من أبرز العناصر التي شاركت في تأسيس جمعية "الشباب الوطني الدستوري" وهو من الشخصيات الوطنية التي لعب دوراً في مرحلة المحسينات من خلال جريدة (الشعب) ذات الاتجاه الناصري، ولتم تجريده من الجنسية الكويتية بعد أن أتخذه موقفاً مؤيداً للثورة الإسلامية في إيران وبعد عامين من خروج الكويت أرتجعت الجنسية إليه.

- وقع على هذه العريضة بجانب النواب الستة من أعضاء مجلس الأمة
المحل في عام 1976، كل من خالد خلف، عبد الله يعقوب الوزان،
حسن جواد محمد معرفي وعيسى عبد الله بهمن.
22 - وكالة الأنباء الكويتية، مصدر سبق ذكره، ص 67.
23 - لزيد من الإطلاع على الحملة الشعبية ضد "لجنة النظر في تنقيح الدستور" ومواقف الجماعات الدينية السنية التي عبرت عن موقفها من "لجنة النظر في تنقيح الدستور" من خلال "أسبوع الدستور الإسلامي" انظر مثلاً: الدكتور غامب النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويت، (الكويت: رابطة الاقتصاد والعلوم السياسية، 1986)، ص 95-97.
24 - النجار، مصدر سبق ذكره، ص 150.
26 - عبد الرضا أسيرى، كمال المنوفي، "الانتخابات النيابية السادسة في الكويت: تحليل سياسي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 1، ربيع 1986، ص 99.
27 - أصبح تمثيل الشيعة في مجلس الأمة الخامس، مقتصراً على الياشي الشيعي الثوري مثل السيد عدنان عبد الصمد، الدكتور ناصر صخور، عبد المحسن جمال واختفت الوجهة التقليدية والذين لهم علاقة وثيقة مع السلطة مثل عبد المطلب الكاظمي، عبد الوطيف الكاظمي، إبراهيم خريط، جاسم القطان، إسماعيل دشتي.
28 - لعبت السلطة دوراً كبيراً مع الجماعات الدينية السنية والجماعات القبلية في الترويج للانتخابات الفرعية وأصبحت الانتخابات الفرعية ظاهرة طبيعية في الكويت تجري تحت نظر وسعم السلطة قبل الانتخابات الرسمية وتقوم قوات الشرطة بالإشراف على تنظيم هذه الانتخابات.
فمن خلال الانتخابات الفرعية يتم تقليص عدد المرشحين الذين سوف يرشحون أنفسهم للانتخابات الرسمية، وتخفت السلطة والجماعات الدينية السنوية في التقليل من وصول العناصر اليسارية والقومية والليبرالية إلى مجلس الأمة، وبعد إشتداد قوة التيار الشيعي الثوري أقدمت الجماعات الحكومية والجماعات الدينية السنوية في منطقة الدعوية على إجراء انتخابات فرعية طارئة للوقوف ضد هذا التيار، وكانت هناك محاولات في تعميمها في الدوائر الأخرى مثل القادسية والعديلية ولكن قوة التيار اليساري والقومي والليبرالي فوتت الفرصة على هذه المحاولات، حيث تصدى هذا التيار لهذه المحاولات في حين كان الأمر طبيعيًا بالنسبة للمناطق القبلية، وبعد تحرير الكويت أصدر مجلس الأمة قانونًا يحرم الانتخابات الفرعية.

ملزم من الاطلاع حول الأحداث التي رافقت حل مجلس الأمة 1985

انظر:
- الدكتور أحمد البغدادي، الدكتور فلاح المطير، "دراسة تحليلية للاحتجاجات الأوامر العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية"، المستقبل العربي 169، السنة الخامسة عشرة، مارس 1992، ص 89 إلى 92.

لمزيد من التفاصيل حول اجتماعات ديوانية الاثنين انظر:
- هادي راشد، مصدر سبق ذكره، ص 27 إلى 58.
- الدكتور أحمد البغدادي، الدكتور فلاح المطير، مصدر سابق ذكره، ص 90 إلى 92.
- خالد محمد مقاسم، الديوانية الكويتية: تأثيرها السياسي
والاجتماعي والثقافي (الكويت: دار السياسة، 1992)، ص 78 إلى 87.

فلاح المدير، "الحركة الدستورية في الكويت", مجلة شؤون اجتماعية، العدد الثاني والخمسون، السنة الثالثة عشرة، شتاء 1996، الشارقة.

70 - أقدم جهاز الأمن الداخلي على اعتقال زعماء "الحركة الدستورية" من نواب مجلس 1985 وهم الدكتور أحمد الخطيب، الدكتور عبد الله فهد النفيسى، جاسم القطامي، أحمد باقر والدكتور أحمد الربيعي.

71 - بيان حزب الله- الكويت، منشور في مجلة النصر، السنة الثالثة، العدد 24، رجب شعبان 1411 هـ.

71 - شهدت الساحة الكويتية بعد تحرير الكويت ظهور سبع تجمعات سياسية وهي:

- "المبهر الديمقراطي الكويتي" وهو تحالف سياسي يضم القوى اليسارية والقومية مثل "حركة التقدميين الديمقراطيين"، "حزب التجمع الشعب"، "الجمع الوطني"، ومجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة.
- "الحركة الدستورية الإسلامية" (جماعة الإخوان المسلمين).
- "تشكل النواب" وضم نواب مجلس 1985 المنحل بزعامة رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون.
- "المجمع الإسلامي الشعبي" (جماعة السلف).
- "المستقلون" وهم مجموعة من الوزراء السابقين.
- "المجمع الدستوري" وهم مجموعة من التجار أعضاء في غرفة التجارة والصناعة.
- "الاتحاد الإسلامي الوطني" وهم القوى السياسية الشعبية. ولزيد من الاطلاع حول الجمعيات السياسية في الكويت انظر:

- 63
 Dealer، فإن التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير)، السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 1993، ص 52 إلى 72.

73- أبرز مؤسس «الائتلاف الإسلامي الوطني» السيد عدنان عبد الصمد، الدكتور ناصر صرخوه، والتجار عبد الوهاب الوزان ووزير التجارة والشؤون الاجتماعية والعمل حالياً الذي كسب تأييد الشيعة والسنة من خلال الدور الذي لعبه أثناء الاحتلال عندما فتح مخازنه التجارية والتي تحتوي على المواد الغذائية وتوزيعها على السنة والشيعة، وعبد العزيز محمود بوسهري ووزير الشؤون الاجتماعية الأسبق من الشيعة غير المتسببين سياسياً.


75- مجلة النصر، السنة الرابعة، العدد 28، ذو الحجة - محرم 1412 هـ.

76- رغم نفي أي علاقة تربط «الائتلاف الإسلامي الوطني» مع التنظيمات السياسية الشيعية في الخارج إلا أن الائتلاف لم يعلن بشكل رسمي أي موقف تجاه «حزب الله - الكويت» و«حزب الدعوة».

77- بيان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت»، 12/12/1990.

78- يمكن التعرف على مواقف الشيعة تجاه مشروع «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي تقدمت فيه الجماعات الدينية السنة والمذهبية من قبل مختلف الجمعيات الإسلامية الشيعية والحركة الدستورية الإسلامية في مجلس الأمة. فقد ووجه هذا المشروع بالهجوم من قبل الشيعة، وأعلن الشيعة تخويفهم من إقرار هذا القانون من قبل مجلس الأمة، ووزعت منشورات داخل جامعة الكويت تهجم هذا المشروع وتصف بأنه مشروع بصدار الحربيون ويمارس إرهاباً طائفياً دون مراقبة للوحدة الوطنية. ولمزيد من الاطلاع حول مواقف الشيعة من هذا المشروع
انظر مثلاً:

- رسالة الخدمة، نشرة تصدرها القائمة الخدمة في جامعة الكويت، 1993.


- مجلة النصر، السنة الخامسة، العدد 33، ذو الحجة 1413 هـ.

79. كان من أبرز مرشحي «التحالف الإسلامي الوطني» السيد عدنان عبد الصمد، الدكتور ناصر صرخوه، الدكتور عبد الله جراغ، وعبدالهادي الصالح، كما أعلن الائتلاف عن دعم مجموعة من المرشحين الشيعية مثل عبدالحسين جمال، وعلي البغلي.

80. استطاع اثنان من مرشحي الائتلاف الوصول إلى مجلس الأمة وهم السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرخوه، اثنان من المدعومين من قبل الائتلاف وهم عبدالحسين جمال وعلي البغلي.


82. نشرة الشبابية، اتحاد الشبابية الديمقراطية في الكويت، العدد 51، 1983.

- Lawson, op.cit., PP. 15-16.

3. مثلما حدث عندما تحدث أحد قياديي «الترجع الإسلامي الشعبي» في ندوة «مستجدات الفكر الإسلامي» الذي أقيمت في الكويت تحت رعاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مهاجماً المذهب الشيعي مما خلق ردود فعل عند الجانب الشيعي، ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر «رسالة الخدمة»، مصدر سبق ذكره.
مصادر الدراسة :

1 - المصادر العربية :

1- أحمد حسين، الحركة الإسلامية والسياسية في البحرين، ط، 1989
(النشر، الكويت، ط1، 1989).

2- الطليعة في معركة الديمقراطية، ط1، (ال kukait: شركة كاظمة للنشر، 1984).

3- حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ط1، (النشر، 1993).

4- جمعية الإصلاح الاجتماعي، جمعية الإصلاح الاجتماعي في عشرين عام، الكويت، (د.ت).

5- خالد محمد مقامس، الديوانية الكويتية: تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي، ط1، (ال الكويت: دار السياسة، 1992).

6- رابطة عموم الشيعة في السعودية، الشيعة في السعودية الواقع الصعب والتطلعات المشروعة، ط1، (النشر، 1991).

7- راشد حماد، قصة أول انقلاب عسكري في البحرين، ط1، (النشر، الكويت، 1990).

8- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، ط2، (ال الكويت: مؤسسة الشروع العربي، 1989).

9- عبد اللطيف عامر، الحركة الإسلامية في الجزيرة العربية، ط1، (النشر، المنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، 1989).
10- عبد الله الحامد، من هنا بدأت الكويت، ط2، (الكويت: دارquez، 1985).
11- عبد الله فهد التفسيسي، الكويت والرأي الآخر، ط1، (لندن: دارطه للنشر، 1978).
12- عبد الله التفسيسي (محرر)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي، ط1، (الكويت: 1989).
14- نجاح عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحروب 1914-1939، ط1، (القاهرة، 1973).
16- هادي راشد، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية في الكويت، ط1، 1992.
17- الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطبابة الكويت، ماذا يجري في خليجنا العربي، ط1، (بيروت: دار برادي للطباعة، 1967).
18- الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطبابة الكويت، الخليج وفلسطين ثانية، (بيروت: دار البيان، 1965).
19- وكالة الأنباء الكويتية، مسيرة الديمقراطية في الكويت، الكويت، فبراير، 1980.
ثانياً: الدوريات:
١- أحمد البغدادي، فلاحة المدير، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩، السنة الخامسة عشرة، بيروت، مارس ١٩٩٣.
٢- أحمد الخطيب، نحن وإيران، مجلة الأيمن، العدد الخامس، الكويت، مايو ١٩٥٣.
٣- عبد الرضا أسيري، كمال المنتفي، الانتخابات النيابية السادسة (١٩٥٨) في الكويت: تحليل سياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ١، الكويت، ربيع ١٩٨٦.
٤- فلاحة المدير، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١، أكتوبر ١٩٩٣.
٥- فلاحة المدير، "الحركة الدستورية في الكويت"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد الثاني والخمسون، السنة الثالثة عشرة، شباط ١٩٩٦، الشارقة.
٦- محمد وصفي أبو مغلي، التحدي الأمريكي للأمن القومي، مجلة آفاق عربية، أيلول ١٩٨٥.
٧- يوسف الحسن، نموذنا تجاه الحركة الدينية في البحرين، مجلة النهج، العدد ١٥، قبرص ١٩٨٧.

ثالثاً: محاضرات ومذكرات ومنشورات:
١- البرنامج الانتخابي لـ "الشباب الوطني الدستوري"، الكويت، ١٩٧٥.
الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي - فرع الكويت

مسألة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية - يونيو 1969

الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي - كيف يتوجب علينا فهم الخطر الإيراني - 1975

بيان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» - الكويت - 12/12/1991

خالد العدساني، مذكرات مطبوعة على الآلة الكاتبة، غير منشورة

ميثاق المجلس الاستشاري - مكتوب بخط اليد، غير منشور

رسالة الخروج العوانة الحرة - 3/29/1993

عواطف الخرب، التغييرات التي طرأت على علاقة السلطة السياسية في الكويت بالشيعة ما بين عامي 1985 - 1990 - 1992

غبان النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، رابطة الاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت - 1986

محاضر جلسات مجلس الأمة رقم 33، 23/11/1963 ورقم 34، 6/6/1964

نشرة الشبية، اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت، العدد 51، أكتوبر 1983

رابعاً: جرائد ومجلات:

1. جريدة الأنباء، الكويت - 1993/5/17

2. جريدة النهار، بيروت - 1939
3- جريدة الوطن، الكويت، 1986/2/15.
4- جريدة الفجر، الكويت، 1958/8/9.
6- مجلة الاتحاد، القاهرة، العدد 17، مارس 1967، العدد 3.
7- نوفمبر 1968.
8- مجلة الكويت، العدد 1411، العدد 36 شوال 1411 هـ، العدد 27 ذو القعدة 1411 هـ، العدد 33 ذو الحجة 1411 هـ، العدد 28 صفر 1411 هـ، العدد 4 رجب 1412 هـ.
12- نشرة الشبيبة، "اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت"، العدد 15، 1983، 15 أكتوبر.

خامساً: المقابلات:
1- مقابلة مع الدكتور يوسف غلوم، الكويت، شتاء 1983.
3- مقابلة مع عبدالوهاب الوزان، الكويت، 1992، أكتوبر.
المصادر الأجنبية:


3- I.O.R. L/P&S/12/3894A, Confidential No. 5415, the Residency Bushire to Peel, 29 Oct. 1938.


9- Dilip Hiro, Inside the Middle East (New York; McGraw
Hill Book Company, 1982).


ملا حق
يـان

للشعب الكويتي

أصبح أن بعض المواطنين من الشيعة قدوا عريضة إلى المجلس الاعلى باسم بعض النية وطالبوا فيها تخصيص بعض المقاعد لهم في المجلس.

ومن ناحية أخرى، في هذه الحالة من تفريق كلمة المواطنين، التي تحن نحن في مواقف الحالة إلى جماعة خاصة في مثل هذه الظروف الدقيقة.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأعمال كانت قد ظهرت في بعض الدول العربية السبعة وعرف مشروعاً بنهج دعاء الرجعة والطائفية وكانت النتائج من ورائها وضع العقبات أمام اتحاد أبناء البلد الواحد.

ولذا فإن الكويت جزء من الوطن العربي يجمع أبناءه على هدف واحد وهو السعي لتنمية الاستقلال وتوحيد أجزاء الوطن العربي الكبير في واحدة قوية لا تعرف أي سبيل لتدخل المفاوضات الدبلوماسية والتحركات الطائفية في السياسة وإدارة البلاد.

هذه الأسباب تشجب العمل الذي قام به هؤلاء المواطنين — مع الاحترام رأيت أن — في الانتخابات الأخيرة — وتستنكر كل ما من شأنه تأثير الحركات الطائفية وتنصل من الشعب العربي في الكويت عدماً اتاحة له فرصة ممكن استغلالها لتفوزه بالكين. كلاً

تتكرر مسألة البحرین التي اندثرت امام قوة الاتحاد الوطن.

والله أكبر والجزء للعرب

فأدار خلف عبد المحسن العلي عبد الرزاق البهر
صالح إبراهيم العبد الله المحسن حبيب
علي السعيد عبد المحسن النحلاء عبد الله الصادق
صبر على البيوض إبراهيم التجارة عبد الديب حسان
در این روز، هزاران نفر از مردم شهر به میدان خروج کردند تا از جلوگیری از اعمال فرآیند هدرپاشا و حبس و آزادسازی کارگران انتقاد کنند. 

اشتکال‌های مردمی در مورد کمبود م叔 و حق‌های اجتماعی و شغلی به‌پایان رسانید و گزارش‌هایی از میزان بیشترین ارزش واحدهای اجتماعی و فرهنگی در حوزه‌های مختلف، به‌خوبی چشم‌انداز ویژه‌ای را شکل می‌داد. 

تاریخچه اجتماع و فرهنگی این شهر که از این اعتنایی به دنبال بررسی و بررسی شد، به‌ویژه در مورد این زمینه‌های عالی، راه‌های متفاوتی را برای کاهش جریمه و بهبود فرهنگ اجتماعی و شغلی ارائه می‌کرد.
يُذكر أن شعار الكويت هو "السيادة والتقدم".

1. تأسيس الكويت:
كانت الكويت تتأسس في القرن الأول ميلادي، وكان لها دور هام في التجارة والزراعة.

2. الكويت في العصر العباسي:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

3. الكويت في العصر العثماني:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

4. الكويت في العصر الاستعماري:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

5. الكويت في العصر الحديث:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

6. الكويت في العصر الحديث:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

7. الكويت في العصر الحديث:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

8. الكويت في العصر الحديث:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

9. الكويت في العصر الحديث:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

10. الكويت في العصر الحديث:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

11. الكويت في العصر الحديث:
كانت الكويت تحتل مكانة هامة في التجارة ولاستعان بها المتصدرون لأوروبا.

هذا يُذكر أن الكويت زاولت دورها في التقدم والגליان، وبانها بوجه عام، لإنتاجة.

"أصبحت الكويت القوة الأولية".

الجمعية الإسلامية الكويتية
1999
31

- 78 -
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، لا إله إلا الله وحده لا شريك له. إن شاء الله فلتأتي، وإن شاء الله فلن تأتي. إن شاء الله فلتأتي، وإن شاء الله فلن تأتي.

الله يسمع وقائع كثيرة. أنت لا تعلم أيťكم يعلمهم. وان تعلم ما في الأدنى من ظواهر الشريعة أو ما في الأعلى، ما في الأرض أو ما في السماء.

وقد جاءت وجهات معتدلة حتى تتحكيمها بناءً على الدستور لسنة 1962 حيث كانت مرحلة تتصرف شكل خطوة نحو طموح أبعد لتعزيز من ضمانات الخريطة والسلام.

وقد جزء الحماية والحماية الذي ضمه الدستور من أجل استقرار الأوضاع التشريعي، والحصاد المحقق لا أنه لم يكن بدأ من محاولات التنوير والتعزيز، ساعدًا على تغيير الأسلوب الفي طلب القانون. وقد اتخذ ذلك إشارة بعد منáb عرب القضاء والتحكيم في الطبقة، ومباشرة وجوب الشيء الواحد، واتخاذ التغري، لتمكين الجودة، مصممة على بالتوقع، يسعى إلى أن تكون في مزادات حقوقية، كما يُرسم التنظيم، والتشكيك يرشد المواطنين واهلتهم للقيام بأداء دورهم الوطني.

ثم كانت المحتشئة على أشياء الانتقال على أشياء، عندما أرتكب طاغية بالغ عواونته على البلاد وما رافق ذلك من ظالم موجه، أرتكبه الخونة الحنون، وكان لطف الله أعظم بأبناء الكويت حيث سخر لهم دمائه وتعالي وسعت نحو إلاهمهم، وسيل الخلفاء من هذه الفاجعة.

ان هذه النقطة التي واجهت الكويتين بكل ظواهرهم وما صيبها من أحداث وتطورات طبيعة الحال الكويتية والشريعة، لتجعلهم للمسايرة والتعاون في رأس الصعود وحماية المجتمع مسندين

تتبع 1968
التفكير ولا بد لهذه الجماعات التي قصدتها نازر الكربشة، وزاد في نمو ونهب قرآن الشهداء الذين وضعتهم الأطراف المتلاصقات، وإن تكن لها الثأر المثير نوعٌ من السلوك الفعلي في إحداث التحديات الإيجابية للمرحلة القادمة والبحث النقدي للنظام.

لا يبنى الاكتفاء بوضع البيارق وبهجات الخانجر، بل لا بد من التخطيط الفعال والمشاركة الجامعية لكل فئات الشعب في منع القرار السياسي ببعض الكفاح دون اعتبارات القطرة أو الطاقة أو بعيدا عن الحضور.

والانطلاقا من كل ذلك، تنادي جميع المشاركين تحت اسم وحيد "الإلتزام الإسلامي الوطني" سعيًا لتضييق المساءلة في الانتهاك العام، وواكبية للظروف السياسية والاجتماعية التي تهددنا الليل في فترة الغزوه الجماعية وفرة ما بعد التحرير، وما ماحسب ذلك من تطور للعمل الشعبي لدى مختلف القوى الوطنية، وما يعدُه ذلك من ضرورة تنفيذ الجهود البشرية والاهتمام في تنمية الوعي السياسي، دونما الحفاظ على كوف كآبة أو انجراف عنهدف بعضه الله تعالى.

وهذا 30 فاتً "الإلتزام الإسلامي الوطني" ينادي تنشئة الروم السياسي والاجتماعي والدفاع عن الحقوق والمرويات العامة في إطار الوطن العربي، انطلاقا من دستور الكويت سنة 1962، الذي نشأ على مبادئ حرية الرأي للجميع وحقوق الإنسان، وتشريعات هذا الدستور بناءً على التفحيص الفساد الطبيعي والاجتماعي، ويدعو إلى تطبيقه في الواقع المعيشي تطبيقًا حقيقيًا وصادقاً من أي لبس أو غموض، وأي برنامج مudit على يحمل من نطاق ذلك سوف يتفقّر للتأريث الشعبي والإصلاحي.

إن الالتزام الإسلامي الوطني كمجتمع شعبي يشارك جميع المخلصين من أبناء الوطن في الإصلاح والبناء، استجابةً لنداء الله شارك وتعاون في رمي المعرفة ومراقبة العمل الاجتماعي والذين سبق أن قادوا الإرثي والرجل عليهم السلام. وفى هذا الصدد فإنهم يعودون ما جمع في بيان رؤية متقبلين لنداء الكويت الذي أصدره جميع من الشخصيات الوطنية في 15 شعبان 1411 هـ الموافق 31 مارس 1991.

إن الالتزام الإسلامي الوطني من خلال رؤية إسلامية وخطى نقلي يسعى لاستخدام التيا وحيثية البداية للعمل من أجل تحقيق تلك الهدف النامي من تهمةً بهذا الله تعالى بما يبدع ضد تأييد الشعبي والإصلاحي وإصلاحه.

- لا يتنافى الإسلام بالاسلام كثرة ونهاها والاتصال بالإيمان والباحث والتحقيق واليد في المجتمع.
- التفتيش الحقيقي والفعال منهاج التخطيط الدستوري لسنة 1962 ونشكليه التغريبي واعضاءه.
- تحقيق الوظيفة الرئيسية للاحلام والموعيث لتطوير هذا المحتوى لضمانات حريت والمساواة.

يشتهر 2000

- 80 -
3- التأكيد على الاستقلال الشام للسلطات القضائية.
4- الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة والضمان لتحقيق الهدنة.
5- العمل على تشريع مبدأ الديمقراطية وتسيير قادتها.
6- التشارك في التعامل مع المرأة والتأكيد على حقوقها الشرعية والدستورية خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والإخوان الشخصية ومنهن من الإجراءات المبنية.
7- تنسيق الجهود مع القوى الوطنية الخاضعة لتحقيق الصلح العام، وتنمية الوعي السياسي والاجتماعي.
8- إقامة مجتمع متكافئ متراحم تسود روح الوطنية.
9- اعطاء الكفاءات والقدرات الوطنية الفردية المكافحة دون النظر إلى الاعتبارات الطائفية والقبلية والعائلية.

والاتحاد الإسلامي الوطني إذا يرفع هذه المبادئ النبيلة، فأنه يدعو الجميع للمؤازره والناصر، جهوده، متكافئ في ذلك كله على الله سبحانه وتعالى في التوفيق.

والسادات

اللهم ما عرفتنا من الحق فهابناه، وما قرصنا عنه في خناه.
"أنصار الحرية"
حركة كويتية
وطنية الفكر والهدف والقيادة
تناصر الحق وتنافي الظلم
حركة أنصار الحرية

مقدمة

النظام الديمقراطي يعني العمل الجماعي، والاختلافات في المجتمع المثلى للعمل الجماعي الشعبي، والنشاط السياسي في المجتمع الديمقراطي لا يكون مؤثرا ولا يعني الديمقراطي حيوية مالما يكن منظما محكوما بقواعد العمل الحزبي. وفي غياب الأحزاب نتيجة غياب التشريع المنظم له، تظهر التنظيمات والجمعيات السياسية غير الرسمية التي غالباً ما تعتبر معوضة عن غياب النظام الحزبي.

وتضح هذه الصورة في الواقع الكوبي أو إذ ظهرت تجمعات سياسية بغرض التعويض عن غياب الأحزاب، وبدأت التجمعات السياسية واقعاً معاشاً وعلماً للجميع في شعاعاتها وتوجهاتها وأحياناً القياديين فيها. ووجود التنظيمات السياسية الكوبيّة يعني وجود وعي بالعمل البرلماني وبالتالي هو دليل صحة المجتمع الكوبي. ومن هذا المنطلق وعلى أساس من ضرورة أن تكون التجمعات وطنية التوجه، تخترق لنفسها قيادات محلية غير مرتبطة بتيارات أو توجهات خارج الإطار المحلي. فقد تجمع بعض مواطني هذا البلد على التوجه الوطني بهدف الوصول إلى الرقي بالوطن من خلال الممارسة الديمقراطية، وإنشاع هذه الممارسة على أساس أن يكون التشكيك والقيادة والهدف وطنية.

ومن خلال دراسة التجمعات السياسية والكيانات المتعددة القائمة على الساحة الكوبيّة والوضع الديمقراطي والانحلال المتعدد به لمدة سنتين ونصف تم صياغة النظرية التي على أساسها يتم تكوين الأهداف والانحلال، وهذه النظرية قامت على مبدأ هام وحيوى وهو (تقع الظلم) بكافيه أشكاله ومراتبه من خلال عمّال ديمقراطيا يقوم على العدالة والحرية.

وبعد أعداد الدراسات المطلوبة تم توحيدها إستشارية مؤقتة للجمع، مهارتها وضع استراتيجيه عامة لسياسة الحركة، والقيام بالدراسات والبحث وتطوير الفكر والمنهج وتوحجه وارشاد كافة الإنتشاط الجماعي والإشراف الفكري والعلمي المباشر لكل الدراسات والبحوث التي يقوم بها إفراد أو مجموعات داخل الحركة والإشراف على الالتزام بنظريه الحركة ونظامها الأساسي.
كما تم تشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة تحت إشراف ورقابة الهيئة الاستشارية المذكورة، وتدير الهيئة التنفيذية شؤون الحركة وتهيمن على جميع الأعمال والأنشطة بالحركة وتوجه دفعتها بقصد تحقيق الأهداف الأساسية للحركة. وعلى وجه العموم تقوم بجميع الأعمال الإدارية والمالية والعفوية في الحركة وتعتبر محور انتهاج الحركة ومنبعها.

وقد قامت الهيئة التنفيذية باختيار وتشكيل المكتاب التابع لهما والمختص كل منها بوجه من أوجه النشاط، مثل المكتب الإداري والمكتب المالي والمكتب الإعلامي والمكتب التنظيمي، وكتب العلاقات العامة، والمكتب النسائي ويرأس كل مكتب منها عضو من أعضاء الهيئة التنفيذية. كما يعتبر المؤتمر العام للحركة هو القاعدة الشعبية المكونة للحركة التي تجمع أعضاء التجمع وقياداته، والذي يعقد كل عام أو كل ماستدعي الأمر ذاك، وهي القاعدة التي تمارس النشاط المدني في الحركة وتحتار القيادات وبالتالي هي التكوين الأساسي للحركة.

النظرية

المسألة التي يقوم على أساسها جوهر النظرية التنظيمية المتقدمة للحركة هي (مناهضة الظلم) فهذا هو محور التنظيم فيجب أن يحيط بكافة جوانبها وأن يسود جميع فعالياته ويوجه نشاطه ويكون منطقه فكراً وعقيدة وعملية ومفهوم الظلم أمر فطري موجود دائماً وإن اختفت مضامينه بحسب الزمان والمكان وهو مفهوم يحدد المشكلات بوضوح وتثير في أفراد المجتمع حالة من التحفظ لمواجهة مقاومته متى ما كان الحدث الظلم يمس المجتمع بعامة أو شرائح منه خاصة.

أن فقدان تكافؤ الفرص، والتميز الوظيفي في القطاع العام أو الخاص والعزل السياسي والاجتماعي وفقدان سيادة القانون وتحسيب الحريات والتشكيك في الولاء للوطن واعتداءه حكراً على فئات من المجتمع دون غيرها وسرقة الحقوق عن مستحقتها هي أمثلة من أحداث ظالمة يمكن للتنظيم أن يخاطب الناس من خلالها ويشد بشكلها مواقف سياسية تساهم في عودة الأمور إلى مسارها الطبيعي والعادل.

أن الظلم ملازم للإنسان، إنما تتعدد وجهته فقط بتعاقب الأجيال.
المصلحين هم الرواد الأوائل الذين أضاءوا للبشرية الطريق لمقاومة الظلم والتصدي له ووضعوا لذلك الأسس العاملة والمبادئ الإخلاصية الفاضلة، وواجب التنظيم وهو بصدقة مقاومة الظلم أن يرسم خطي هؤلاء ويسير على دربهم في الدعوة وهديهم في القيادة والتوجيه، حيث أن الرسالة المحمدية السامية شريعة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وعلى آله، تأتي على رأس الشرائع السماوية في دعوة الإنسان لنفسه فمن هنا كان لزاماً على التنظيم أن لا يجد في سياساته وتحركاته ضد الظلم عن تعاليم الإسلام واحكامه الوردة في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة.

إن ما حدث في الثاني من أغسطس 90 كان من أشع صور الظلم بكل مشتملاته واعدة وتشكيله وما فيه من غير الإنسان لأخيه واهداه للقيم الإنسانية وتجاوز للمعايير الروحية وانقلاب على الاختلاف النبيلة.

والتظيم إذ يؤمن بضرورة الإفادة من هذا المؤلم الذي وقع على الشعب الكويتي في الثاني من أغسطس سنة 1990 فإن من واجبه أن يرسي فضين الكتيبة في النشر الإخباري والحرية ورفع الظلم وترسيخ العدالة فيدعو إلى صد الظلم ومؤازرة المظالمين حتى يغدر ذلك سلوكاً طبيعياً فيه وقراً لهم نابعاً من معاييرهم البائسة وتجربتهم المريرة أبان الاحتلال الظلم، وأنه لمؤمل من الشعب الكويتي أن يجعل من تجريبه هذه حديثاً تاريخياً يثري العمل الإنساني ضد الظلم ويسهم في إضاءة طريق الحرية والعدالة للشعب.

الخطاب السياسي

العمل الجماعي والجهد التطوعي هما الصورة الشعبية الساطعة، والصادقة لوجود الوعي والأحساس بالمستوية لدى أفراد المجتمع، والمواطنون الكويتيون إن خضرة القرن العشرين برى أن يكون له مكان ملام في القرن الحادي والعشرين إذا جمع بين أبناء هذا الوطن وعيهم بوطنيهم، فتقاتل أفكارهم وقناعاتهم نحو ضرورة قيام العمل الجماعي التطوعي لفتح باب العطاء للوطن إنطلقنا من ترابط الجهود الفردية لتكوين الطاقة الجماعية التي تتمثل في التنظيم السياسي الذي في مجمله عمل جماعي موجه نحو تحقيق أهداف تخدم الوطن.

والتنظيمات السياسية الشعبية من أهم وسائل تطوير وتنمية وتحريك...
الأمثل والفعال في إحداث نكتة نوعية في الفكر والسلوك الإنساني السياسي والاجتماعي، ونقلها إلى الآخرين وتطويرهم لها. والتنظيم السياسي في مجمله عمل جماعي موجه نحو تحقيق أهداف وغايات سياسية تعتمد في وجوده وفقه على تنظير موصول بقيم ومثال اجتماعيه موروثه، وما يحتاج إلى الإنسان لاستكمال رقيه الاجتماعي في ظلم الظروف الاجتماعية القائمة.

فإذا كانت النظرية هي عماد التنظيم السياسي فإنها يجب أن تتطلب من واقع معالج محدد يتم تشخيصه أولًا من واقع الخبرات والتأملات الذهنية المتاحة لدى أعضاء التنظيم وعلى أساس ذلك تصاغ له المواصفات الأساسية من حيث الممارسات والأهداف، ومن ثم الحرص على وضعها في قوائم لتفصيل واضحة ذات صياغة فكرية مقابلة تخرج في نظام قادر على تحقيق حاجة كامنة في ضمير المجتمع تقنع الجماهير بوجودها وفاعليتها حيث ينقل الفكر إلى حيز التطبيق من خلال ممارسات فعلية ذات نتائج ملموسة.

وأحداث التاريخ تظل محفورة في ذاكرة الإنسان بمرور الحقب والأزمات، لذا فإن الحركة تؤمن بضرورة الاستفادة من الأحداث التاريخية التي تصور وقائع الإنسان في وجه الظلم وتقتبس منها مشاعل النور تضيء أمامها الطريق في التصدي له وتستلهم العبر في مواجهته والاحتجاج به على الظلم، فظاهرة الظلم والتصدي له تصبح التاريخ وما حدث في الثاني من أغسطس عام سنين 1990 في وطننا كان يشاع بكل المقاييس، فترك في نفوس الكويتيين على اختلاف مشاريعهم وموههم آثارًا شديدة الإيلام. وسوف تظل محفورة في ذاكرتهم حقيقة طويلة من الزمان، والشعوب الحية تصنع من مأسسيها المعجزات وتحتفظ بها على شعوب لم تصاب هذه الغواخل، ومن هنا كان حريناً بالشعب الكويتي، الذي بعث من جديد من بين ماسي نادراً ما تتعرض لها الشعوب، إن لا يكون أقل شأنًا في أن يصبح من ماساته تحولاً تاريخياً ويدرك طاقاته الكامنة ضد الظلم بكل صوره ويبكر من الأنشطة ما يثبت وجوده وبيرهن على أصاله معنده ليحتر المكانة التاريخية التي يستحقها إثر تحريره التاريخية الفريدة حتى يُحضى بوطنه محب للحرية والعدالة له ولكافة البشر.

لذا ترى حركة "أنصار الحرية" أن من واجبها أن ترسخ قيم العدالة حتى ينفرد التصدي للظلم ومؤازرة المظلوم سلوكاً فردياً وطبيعاً.
لأنهاء الوطن، وكان قد رفع أن يعايشوا التجربة البائسة المريرة إبان الاحتلال الغاشم لوطن مسالم، وتفرض هذه التجربة على الشعب الكويتي أن يجعل منها حدثا تاريخيا يثري العالم الإنساني ضد الظلم ويساهم في تعزيز الحرية والعدالة للإنسان. وهو ما تنتجه الحركة في هذا المقام وتمثل أن تكون طاقة مساهمة في ذلك وهذه حركة جماعية كويتية المنبثقة والغاية وراء نظم الديمقراطية، وجوزر نظريتها التنظيمية تقوم على مبدأ (رفض الظلم) الذي يسود جميع فعلياتها ويوجه نشاطها ويكون منطقها فكرا وسلوكا، ومفهوم الظلم موجود دائما وإن اختلف صوره حسب الزمان والمكان وهو مفهوم يحدد المشكلات بوضوح وثبة في أفراد المجتمع حاليا من التحفز لمواجهته ومقاومته، ومع التطور الحضاري استحدث أنواع من الظلم ظهرت وسائر وأساليب جديدة لمناهضتها تناسب ومتطلبات الحضارة المعاصرة وتنسب مع قواعدها ومبادئها وتناغم مع معالم قريتها وسموها، وتستلم الحركة من صور التصدي الجماعي التحضر الظلم والإجحاف في الأنظمة الديمقراطية ودساتير الدول المتقدمة، وتؤثر نفسها بالدستور وال نظام الديمقراطي في الكويت وفي ظل سيادة القانون بإعتبارها ضوابط ومعايير حضارية متقدمة لأسرة أسس العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان التي تؤمن بها الحركة إيمانا مطابقا، كما تؤمن بضرورة الاستفادة من المنظمات العربية والإسلامية والدولية، والتعاون ومؤازرات التجمعات والحركات الشعبية الأخرى في الكويت على اختلاف مشاربها وتوجهاتها طالما صبت في مصلحة الوطن والإنسان وتتمثل بسياقة القانون ولن تكون الحركة إلا ضد الحيف وإهدار الحقوق والحرريات.

وهكذا كان لحركة "أنصار الحرية" أن تنضب مكونة بذلك تجمعها كويتيا تحرك قطرة رفض الظلم وحب الحرية والعدالة، وتتم عمل على الساحة الكويتية سياسيا واجتماعيا تتيحها لبناء المواطن الأول الأفضل الذي تعلم من درس الاحتلال كيف يكون مساهما في رفع شأن الوطن معاونا مع كل العناصر الراقية لراية الحق والعدالة من أبناء هذا الوطن هادفه أن تكون عونا لكل داع لهذه المبادئ السامية مثالية من كل من تحلل جناباته بهذه القيم السامية مرحبا بكل من يعمل بقصد العطاء لوطنه والمواطنين والقيمة في ظل الدستور والنظام الديمقراطي وسياقة القانون وتأسسة على كل ذلك وحرصا على المصلحة العامة وتحقيقا للعدالة

- 87 -
السياسة في إطار الوحدة الوطنية ارتّأت مجموعة من أبناء الوطن أقامه تنظيم سياسي باسم حركة "أنصار الحرية" ليحقق في ذاته المشاركة الشعبية المطلوبة في قضايا الوطن لتحقيق طموحاته وأماله.

حركة أنصار الحرية
الدكتور فلاح عبد الله المدرس


البحوث والدراسات المنشورة:
- الدور السياسي للحركة النقابية العماليّة في الكويت (1994).
- الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية سياسية).
- النادي الثقافي القومي وتنمية الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي.
- الشيعة والاحتجاج السياسي في البحرين.
- الحركة القومية في البحرين (1938-1967).

المعارضة السياسية والتجارب الوحدوية في منطقة الجزيرة والخليج العربي (مقدمة أولية).
 ضمن مجموعة الدراسات التي تتناول تاريخ التجمعات السياسية في الكويت، تصدر هذه الدراسة للدكتور فلاح عبد الله المهرس حول "الحركة الشيعية في الكويت".

حيث تُعنى الدراسة بالوضع الاجتماعي والسياسي للشيعة في الكويت، مع التركيز على الجماعات السياسية الناشطة منذ العشرينيات من هذا القرن إلى وقتنا الحاضر:

- جماعة الشيرازي.
- جمعية الثقافة الاجتماعية.
- حركة مسجد شعبان.
- الإئتلاف الإسلامي الوطني، والتحالف الإسلامي الوطني.